المنظمة العربية للتنمية الزراعية

التقرير التجميعي
لتطور معدلات التبادل التجاري الزراعي
البيني والخارجي في الدول العربية

الخرطوم ديسمبر (كانون أول) 2005

التقديـم

تقديم

لقد فرضت المتغيرات الاقتصادية والتجارية الدولية المعاصرة تحديات هائلة أمام الدول العربية، وحتمت ضرورة التكامل الاقتصادي والزراعي العربي، وأهميته القومية والاستراتيجية على كافة الأصعدة والمستويات. وانطلاقاً من أهمية تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية كخطوة مهمة نحو بناء تكتل اقتصادي عربي، فقد اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في مطلع عام 1997 قراراً تضمن الإعلان عن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وقد دخلت اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ الفعلي منذ من بداية عام 2005، حيث تمت إزالة الشريحة الأخيرة من التعرفة الجمركية على السلع المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء فيها. ويتوقع أن تسهم هذه الاتفاقية، وبشكل كبير في تحقيق أفضل مستويات التكامل الاقتصادي العربي باعتبارها خطوة أساسية نحو إقامة الاتحاد الجمركي العربي، والوصول للسوق العربية المشتركة. ومن جهة أخرى يتوقع أن تسهم إسهاماً كبيراً في تطوير القطاع الزراعي في الوطن العربي وتعزيز مسارات أمنه الغذائي، وذلك لما بدأت تحققه هذه المنطقة بالفعل من زيادة في حجم التجارة الزراعية البينية العربية نتيجة لإزالة القيود والحواجز الجمركية وغير الجمركية على السلع ذات المنشأ العربي المتبادلة بين الدول الأعضاء، ولما ذلك من آثار واضحة على تحسين أوضاع الإنتاج والاكتفاء الذاتي ومستويات الدخول والأوضاع التغذوية للمستهلكين.

وفي إطار جهودها لدعم مسيرة التكامل الزراعي العربي، أدرجت المنظمة العربية للتنمية الزراعية مشروع مساعدة الدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي ضمن أنشطة أعمالها السنوية. وتشتمل مكونات المشروع خلال عام 2005 إعداد تقارير حالة قطرية حول تطور معدلات التبادل التجاري الزراعي البيني والخارجي بالإضافة إلى المشاركة في اللجان والأنشطة المتعلقة بالتحضير لقيام الاتحاد الجمركي العربي.

قامت المنظمة بإعداد تلك التقارير بالتعاون مع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. شملت التقارير حالات اثنتي عشرة دولة عربية هي الأردن، والجزائر والسعودية والسودان، وسوريا، وسلطنة عمان، وفلسطين، وقطر، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن. واستعرضت التقارير واقع واتجاهات التبادل الزراعي في تلك الدول فيما يتعلق بتدفقات التجارة الزراعية، وتطور التبادل التجاري الزراعي البيني، والمزايا النسبية والتنافسية للدول في تجارتها الزراعية، وآفاق تنمية وتطوير التجارة الزراعية العربية البينية. هذا بالإضافة إلى موقف

الدول بشأن الإجراءات التي تم اتخاذها بخصوص الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإجراءات التنفيذ، والمتابعة للالتزامات المقررة، والاستثناءات التي تحصلت عليها الدول، إضافة للمشاكل والمعوقات التي تواجه تلك الدول في إقامة الإتحاد الجمركي العربي.

والمنظمة العربية للتنمية الزراعية تقدم هذا التقرير الذي يستعرض أهم نتائج تلك الدراسات، ويسعدها أن تتقدم بجزيل الشكر والتقدير للخبرات العربية التي ساهمت في إعداده، آملة أن تساهم محتوياته في دفع مسيرة العمل العربي المشترك وإقامة الاتحاد الجمركي العربي وصولاً للسوق العربية المشتركة.

والله نسأل التوفيق لما فيه خير الأمة العربية.

الدكتور سالم اللوزي

المدير العام

المحتويات

المحتويات

الموضوعات	الصفحة
التقديم	أ
المحتويات	ج
الموجز	1
مقدمة	6
الباب الأول: واقع واتجاهات التبادل الزراعي في الدول العربية	7
1-1 الأردن	7
1-2 الجزائر	11
1-3 السعودية	11
1-4 السودان	12
1-5 سوريا	15
1-6 سلطنة عمان	17
1-7 فلسطين	21
1-8 قطر	23
1-9 مصر	23
1-10 المغرب	25
1-11 موريتانيا	28
1-12 اليمن	28
الباب الثاني: المزايا النسبية والتنافسية للدول العربية في إنتاج وتجارة السلع والمنتجات الزراعية	30
الباب الثالث: التجارة العربية البينية	39
3-1 تطور التجارة العربية البينية	39
3-2 آفاق تنمية وتطوير التجارة الزراعية العربية البينية	44
الباب الرابع: تطبيق برنامج منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى	48
4-1 الموقف الراهن لتطبيق برنامج منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى	48
4-1-1 التعرفة الجمركية	48
4-1-2 إجراءات التنفيذ والمتابعة للالتزامات المقررة	50
4-1-3 الاستثناءات	50
4-1-4 الرزنامة الزراعية	51
4-1-5 قواعد المنشأ	51
4-1-6 العوائق غير الجمركية	52
4-2 دعم الدول العربية لزيادة حجم التجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى	53
الباب الخامس: إقامة الإتحاد الجمركي العربي	58
5-1 المشاكل والمعوقات التي تواجه الاتحاد الجمركي العربي	58
5-1-1 المعوقات النقدية	58
5-1-2 المعوقات الإدارية	58
5-1-3 المعوقات السياسية	59

الموضوعات	الصفحة
5-1-4 المعوقات الاقتصادية	60
5-1-5 معوقات التبادل التجاري الزراعي البيني	62
5-2 العوائد المتوقعة من إقامة الإتحاد الجمركي العربي	63
الملخص الإنجليزي	68
المراجع	73
فريق الدراسة	75

قائمة الجداول

الجداول	الصفحة
جدول (1-1): الصادرات الأردنية من جميع المنتجات الزراعية خلال الفترة 2000-2003	9
جدول (1-2): الواردات الأردنية من جميع المنتجات الزراعية (بنود النظام المنسق 1-24) خلال	10
جدول (1-3): الكميات المصدرة من الخضر والفاكهة السودانية (2003 و2004)	14
جدول (1-4): الصادرات الكلية السورية إلى دول العالم حسب القطاعات التجارية:	16
جدول (1-5): الواردات الكلية السورية من دول العالم حسب القطاعات التجارية	16
جدول (1-6): قيمة صادرات السلطنة (عمانية المنشأ) من السلع الزراعية والسمكية عام 2003	18
جدول (1-7): قيمة السلع الزراعية والسمكية المعاد تصديرها خلال عام 2003.	19
جدول (1-8): قيمة واردات السلطنة من السلع الزراعية والسمكية خلال عام 2003	20
جدول (1-9): الصادرات الفلسطينية الموجهة إلى دول الاتحاد الأوروبي	22
جدول (1-10): قيمة الواردات الزراعية الفلسطينية من الدول الأجنبية للاستهلاك المباشر خلال الفترة من 2004/2000	22
جدول (1-11): الصادرات المصرية الموزعة قطاعياً خلال 2000-2004	24
جدول (1-12): تطور الصادرات المصرية خلال الفترة 2000-2004	25
جدول (1-13): تطور الواردات المصرية والموزعة قطاعيا خلال 2000-2004	26
جدول (2-1): الميزة النسبية الظاهرة لإنتاج بعض المحاصيل الزراعية في الأردن مقارنة ببعض الدول العربية.	33
جدول (2-2) قيمة الميزة النسبية للصادرات الزراعية السورية خلال عامي1993-2002 (مليون دولار وطن متري)	35
جدول (2-3): قيمة الوحدة النسبية للصادرات الزراعية السورية خلال عامي1993-	36

الجداول	الصفحة
2002	
جدول (2-4): الميزة النسبية وكفاءة استخدام المياه والعائد لكل ساعة عمل في إنتاج بعض المنتجات الزراعية في فلسطين	37
جدول (2-5) الميزة النسبية والتنافسية لأهم سلع التصدير المصرية عالمياً خلال 2000 -2004	38
جدول (3-1): الصادرات الأردنية من المنتجات الزراعية في الدول العربية خلال الفترة 2000-2003	40
جدول(3-2): الواردات من جميع المنتجات الزراعية إلى الدول العربية خلال الفترة 2000-2003	41
جدول (3-3): تطور حجم التجارة البينية للسودان مع الدول العربية خلال الفترة 2001-2004	43

الموجز

الموجز

تعاظمت مؤخراً التحديات الإقليمية والدولية للعالم العربي سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي أو الاجتماعي، وهو ما يعكس حتمية تضافر الجهود والرؤى العربية لا للحد من الآثار السلبية لتلك التحديات على اقتصاديات الدول العربية فحسب، بل أيضاً للحفاظ على هوية ومستقبل الإنسان العربي . وتدعو عولمة الاقتصاد وسيطرة وتحكم الشركات العملاقة عابرة القارات على معظم أسواق العالم إلى أهمية ودور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في التخفيف والحد من الآثار السلبية التي أفرزتها العولمة ودفع مسارات التكتل الاقتصادي العربي نحو إقامة الاتحاد الجمركي العربي وصولاً للسوق العربية المشتركة في إطار ما تشهده العلاقات بين بعض الدول العربية من تطور وما أفرزته منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من تقدمٍ ملحوظٍ.

وفي إطار جهودها الرامية إلى مساعدة الدول العربية على إقامة اتحاد جمركي فيما بينها أعدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية مشروع مساعدة الدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، الذي استهدف تحديد الآليات والأطر والهياكل اللازمة لإقامة الاتحاد الجمركي العربي بعد انتهاء مرحلة البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه إقامة الاتحاد الجمركي، وتحديد الإنجازات التي تحققت في ظل إقامة الاتحاد الجمركي العربي. وقد قامت المنظمة بإعداد تقارير حول تطور معدلات التبادل التجاري الزراعي والبيني والخارجي لحالات اثنتي عشرة دولة عربية. تناولت تلك التقارير واقع واتجاهات التبادل الزراعي في الدول العربية، فيما يتعلق بتدفقات التجارة الزراعية، وواقع واتجاهات التبادل التجاري الزراعي البيني. هذا بالإضافة للمزايا النسبية والتنافسية للدول في تجارتها الزراعية، وآفاق تنمية وتطوير التجارة الزراعية العربية البينية، وموقف الدول من تطبيق برنامج المنطقة الحرة العربية الكبرى فيما يتصل بالإجراءات التي تم اتخاذها بخصوص الانضمام، وإجراءات التنفيذية، والمتابعة للالتزامات المقررة، والاستثناءات التي تحصلت عليها الدول، إضافة للمشاكل والمعوقات التي تواجه تلك الدول في الانضمام إلى الإتحاد الجمركي العربي والفوائد المتحققة من إقامته.

وقد بينت التقارير أن الدول العربية قد أولت اهتماماً كبيراً بانضمامها لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وعملت على تذليل كافة المشاكل والمعوقات التي واجهتها في سبيل الانضمام للمنطقة، وقامت بوضع وتنفيذ السياسات الرامية إلى تطوير التبادل الزراعي العربي البيني في إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

وتبعاً لأهمية وطبيعة القطاع الزراعي اتجهت سياسات بعض الدول العربية في مجال التجارة الخارجية نحو تشجيع وتقوية القدرات التنافسية للصادرات من خلال العمل على تخفيض تكاليف

التصدير وإلغاء الضرائب والرسوم المفروضة على الصادرات وتبسيط إجراءاتها، والعمل على تطوير الأسواق التقليدية وفتح أسواق جديدة عن طريق تكثيف الأنشطة والبرامج الترويجية، والالتزام بالمواصفات القياسية المنتجات الزراعية. وفي الجانب الآخر قامت بعض الدول العربية باتخاذ عدة إجراءات لترشيد وتنظيم الاستيراد كالضوابط الخاصة بطرق الاستيراد ومتطلبات فتح خطابات الاعتماد وغيرها من الإجراءات. وكان نتاج ذلك أن شهدت التجارة الخارجية العربية والتبادل الزراعي العربي تطورات ملحوظة في مجال الصادرات والواردات الزراعية، وينسحب ذلك على التجارة الزراعية العربية والخارجية.

استعرضت التقارير المزايا النسبية والتنافسية للدول العربية في إنتاج وتجارة السلع والمنتجات الزراعية. وتبين من ذلك تفاوت الدول العربية فيما تتمتع به من مزايا نسبية وتنافسية نظراً لتعدد البيئات المناخية الطبيعية التي تتيح إنتاج مختلف المنتجات الزراعية، واختلاف النظم الزراعية والتسويقية في تلك الدول. وقد تم استعراض التطورات التي شهدتها المزايا النسبية والتنافسية لتلك الدول في إنتاج مختلف السلع والمنتجات الزراعية خلال الفترة 2000 – 2004.

وحول آفاق تنمية وتطوير التجارة الزراعية العربية البينية تناولت التقارير أهم محدداتها والتي من بينها ارتباط بعض الدول العربية تجارياً بدول غير عربية، إضافة إلى النزعة القطرية لدى بعض الدول، وتباين الأنظمة الاقتصادية والتشريعية والإدارية والمؤسسية وضعف الأنشطة المصرفية والاتصالات والنقل، واختلاف الهياكل التسويقية لمعظم الدول العربية، وتخلف الهياكل الإدارية.

وللتغلب على التحديات التي تقف أمام تطوير وتنمية وتطوير التجارة الزراعية العربية البينية أمنت التقارير على أهمية الإسراع بالتطبيق الفعلي لآليات التعاون والعمل الاقتصادي العربي المشترك وتطوير القطاعات الزراعية العربية من خلال كافة المداخل الممكنة والتي من بيتها:

زيادة اهتمامات الدول العربية بدراسات الميزة النسبية والتخصص للحاصلات والمنتجات الزراعية، والإسراع في إدماج تجارة الخدمات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجيا، وفتح أسواق البلدان العربية للصادرات العربية دون أية معوقات، كقيود جمركية أو غير جمركية، أو إدارية، أو تشريعية. والاهتمام بتطوير المؤسسات العاملة في ميادين التسويق والترويج والتغليف وكافة الخدمات التسويقية للمنتجات الزراعية. وتطوير قاعدة البيانات والمعلومات التجارية في البلدان العربية. هذا إلى جانب التنسيق بين البلدان العربية في مجالات الإنتاج، والتخصص في إنتاج منتجات زراعية معينة في بلد أو عدة بلدان عربية يكون لها ميزة نسبية في إنتاجها. وتوحيد وتنسيق المواصفات والمقاييس للسلع المتبادلة بين الدول الأعضاء، واعتماد نظام مرن في مجال المدفوعات يمكن من تحويل الأرصدة الدائنة في حساب المدفوعات

التجارية العربية إلى مقابلها من العملات الأجنبية في حالة الضرورة. هذا إلى جانب رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الزراعية في البلدان العربية وتأمين مدخلات الإنتاج للقطاع الزراعي العربي بالدول العربية وتبادلها فيما بينها بتكاليف أقل، وتطوير وإعادة تأهيل البنية الأساسية وبخاصة في مجالات الاتصال والنقل، وتشجيع الاستثمارات الخاصة في مجال النقل والتأمين للأنشطة الزراعية وتوفير الحوافز اللازمة.

وأشارت التقارير إلى الإمكانات الواسعة لتنمية وتطوير التجارة الزراعية العربية البينية وما يتطلبه ذلك من تنسيق السياسات الزراعية العربية الإنتاجية والتسويقية والاستثمارية والائتمانية، والتي يجب أن ترتكز في المقام الأول على مبدأ التخصص النوعي لمحاصيل أو سلع يستهدف إنتاجها وتسويقها خصيصاً للأسواق العربية من خلال شركات إنتاجية زراعية متخصصة لإنتاج وتصنيع أحد أو بعض المحاصيل الرئيسية الاستيرادية مثل محاصيل الحبوب أو محاصيل الزيوت أو محاصيل السكر. ويمكن ان يتم ذلك في المناطق والبلاد التي تتمتع بميزة نسبية أو تنافسية في إنتاج هذه المحاصيل حيث تعمل هذه الشركات على توفير التقاوي المحسنة عالية الإنتاج للأصناف المستهدفة والتي يتم زراعتها بالتعاقد مع المزارعين المحليين مع إمكانية التعاقد على تأجير مساحات للزراعة بالاتفاق مع الحكومات حسب حجم نشاط واستثمارات وإمكانات كل شركه والتي تقوم بعد ذلك بتجميع وتسويق المنتج للأسواق العربية كهدف رئيسي والأسواق الخارجية كهدف ثانوي.

وحول موقف تطبيق برنامج منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى تجدر الإشارة أن الدول العربية قامت بالاستعداد للانضمام بتحديث التشريعات والقوانين لتتماشى مع متطلبات منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى. وفي تطبيقها لبرنامج منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى قامت بالعديد من الإجراءات المتعلقة بالتعرفة الجمركية، وإجراءات التنفيذ والمتابعة للالتزامات المقررة في إطار اتفاقية المنطقة، والاستثناءات التي سمح بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لبعض الدول الأعضاء في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و الرزنامة الزراعية، وقواعد المنشأ، والعوائق غير الجمركية.

تناولت التقارير دعم الدول العربية وتشجيعها لزيادة حجم التجارة العربية البينية وأوضحت أن تلك الدول قد عملت على تذليل العقبات التي تعترض زيادة حجم التبادل التجاري العربي البيني من خلال الالتزام ببنود الاتفاقية. وقامت العديد من الدول العربية بتوقيع اتفاقيات مع بعضها البعض تهدف إلى زيادة حجم المبادلات التجارية من خلال تسهيلات تجارية ومشروعات مشتركة تهدف إلى دمج القطاع الخاص العربي مع نظرائه في الدول الأعضاء وتذليل ما يمكن تذليله من المعوقات الإدارية التي تحد من قدرة القطاع الخاص على التواصل مع شركائه التجاريين في البلدان الأخرى. وقد عملت تلك الدول على رفع معدلات الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص في ذلك وإعطائه دور

أكبر في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و تسهيل حركة انتقال رؤوس الأموال المباشرة وغير المباشرة حيث عالجت اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قضية انتقال رؤوس الأموال المباشرة وغير المباشرة ووضعت الأسس المناسبة التي تضمن حرية تنقل رؤوس الأموال. وتعزيز التشريعات القانونية والضمانات للاستثمارات مثل سيادة القانون وشفافية التعاملات الحكومية وضمان أن قوى السوق هي المؤثر الوحيد على الاستثمارات. كما قامت العديد من الدول العربية كما هو الحال في السعودية وسلطنة عمان والسودان ومصر وسوريا والأردن وقطر، وغيرها، بتطوير البنيات الأساسية التي تعتبر من المتطلبات الرئيسية لتحقيق التنمية الزراعية والسمكية، إذ أنها تمثل العماد الأول الذي ترتكز عليه عمليات الإنتاج والتصنيع والتسويق الزراعي والسمكي، حيث بدونها لا يستطيع المنتجون أن يعملوا بكفاءة عالية ولا يقبل القطاع الخاص على الاستثمار في المجالات الزراعية أو السمكية. كما قامت العديد من تلك الدول بتشجيع قيام المشروعات المشتركة، سواءً بين الدول العربية أو بين القطاع العام والخاص في تلك الدول بما يؤدي إلى زيادة حجم التجارة العربية البينية.

استعرضت التقارير المشاكل والمعوقات التي تواجه إقامة الإتحاد الجمركي، والعوائد والإنجازات المتحققة من إقامة الاتحاد الجمركي العربي. ففيما يتصل بالمشاكل والمعوقات فقد تبين أن الدول العربية قد تكيفت مع مقتضيات اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وساعد في ذلك إدارات تلك الدول في الانضمام ضمن تكتل عربي في مواجهة المتغيرات التجارية المعاصرة على الساحات الإقليمية والدولية، كما ساعد في ذلك ما تبنته تلك الدول من برامج الإصلاح الإقتصادي التي هيأت المقتصدات العربية للعمل وفقاً لآليات السوق. وتسعى الدول العربية لإكمال مسيرتها التكاملية بإقامة الاتحاد الجمركي العربي وصولاً للسوق العربية المشتركة. ومن واقع إفادات التقارير القطرية موضوع هذه الدراسة فإنه من المتوقع أن تواجه إقامة الإتحاد الجمركي العربي بعض المشاكل والمعوقات التي تتضمن في طياتها جوانب اقتصادية وجوانب إدارية تشمل المشاكل النقدية، والمعوقات الإدارية و السياسية، والمعوقات الاقتصادية، ومعوقات التبادل التجاري الزراعي البيني.

و فيما يتصل بالإنجازات المتحققة من إقامة الاتحاد الجمركي العربي فإنه من المتوقع أن تؤدي إقامة الاتحاد الجمركي بين الدول العربية إلى زيادة حجم وحركة التبادل التجاري العربي ومن ثم زيادة حجم الإنتاج في الدول العربية، وسوف يساعد ذلك بطبيعته على استغلال الموارد الزراعية بكفاءة عالية، ويعمل على تهيئة المناخ المناسب لجذب مزيد من الاستثمارات المشتركة بين الدول العربية والاستفادة من الميزات النسبية المختلفة في الدول العربية، ويؤدي ذلك بدوره إلى إقامة المشاريع الزراعية المشتركة بين الدول العربية. وقد استعرضت التقارير في ذلك العديد من التأثيرات الايجابية المتوقعة المرتبطة بما يعرف بإيجاد التجارة (Trade Creation)، ومنها التأثير

على كفاءة توزيع الموارد المتاحة في الدول المتعاقدة، و تحفيز المنتجين على إنتاج منتجات ذات جودة عالية وزيادة الإنتاجية والإنتاج، و فتح الأسواق الجديدة أمام المنتجات، و زيادة مستوى اقتصاديات السلعة بالنسبة للمؤسسات، وزيادة مستوى المنافسة في الأسواق، وتحسين الموازين التجارية، وزيادة الدخل القومي، وتوفير العمالة، وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة، وتنسيق السياسات الزراعية.

أما الآثار السلبية والتي ترتبط باتجاهات التجارة فتتمثل في أن الاتحاد الجمركي قد يؤدي إلى تحويل مسار التجارة إلى الداخل أي زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بدلاً من زيادة التبادل مع دول من خارج دول الاتحاد الجمركي، وهو ما يعرف بالأثر السلبي على الرفاه الاقتصادي لدول الاتحاد الجمركي. كما أن النمو الاقتصادي لدول الاتحاد الجمركي قد يؤدي إلى زيادة الواردات من دول خارج مجموعة الاتحاد تتمتع بميزة نسبية أعلى من دول الاتحاد.

واعتماداً على مجمل أوضاع الدول المنضمة، قد تؤدي إقامة الاتحاد الجمركي أحيانا إلى "قطبية النشاطات الاقتصادية (Polarization of Economic Activities). أي انتقال النشاطات الاقتصادية إلى المناطق أو الدول الأكثر تطوراً في المجموعة مما يؤدي إلى عدم عدالة توزيع المنافع المتحققة من الاتحاد. ويرتبط هذا بمدى التقدم أو درجة التطور الاقتصادي للدول الأعضاء في الاتحاد إضافة إلى ثقل الدول المختلفة من حيث حجم السوق. ومن المصاعب التي قد تواجه دول الاتحاد وتؤدي إلى عدم تحقيق النتائج المتوخاة من الاتحاد عدم توفر وسائل النقل بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

مقدمة

مقدمة

يمثل الاتحاد الجمركي مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي وهو لا يختلف كثيراً عن منطقة التجارة الحرة. ففي مناطق التجارة الحرة تنساب السلع بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة بحرية تامة نظراً لإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية. إلا أن حرية الانتقال هذه تؤدي إلى إيجاد تفاوت كبير في أسعار السلع بين الدول المنضمة إلى منطقة التجارة نتيجة التفاوت في الرسوم الجمركية التي تطبقها كل دولة. وللحيلولة دون نشوء مثل هذه التشوهات فإن المرحلة التالية المنطقية لإقامة المناطق الحرة هو تطبيق ما يعرف بالاتحاد الجمركي والذي يتم فيه فرض رسوم جمركية خارجية مشتركة للسلع الداخلة إلى منطقة الاتحاد. ويعتبر الالتزام الكامل بتطبيق هذه الرسوم أحد أهم العناصر اللازمة والضرورية لنجاح الاتحاد للحد من التشوهات في أسواق السلع نتيجة الفروقات الكبيرة في أسعارها.

وقد دخلت منطقة التجارة الحرة العربية حيز التطبيق الكامل بحلول عام 2005 بعد تنفيذ البرنامج الزمني المتدرج الذي بدأ منذ عام 1998. وقد انضمت 18 دولة من مجموع الدول العربية في تطبيق التخفيض الجمركي بنسبة 100% على السلع المنتجة داخل الدول الأعضاء في المنطقة. واستمرار لجهودها الدءوبة لمساعدة الدول العربية على إقامة اتحاد جمركي فيما بينها أعدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية مشروع مساعدة الدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، وذلك في إطار تعاونها مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في إعداد الدراسات اللازمة لدعم إقامة الاتحاد الجمركي العربي والتصدي للمشاكل والمعوقات التي تعترض مسيرته. استهدف المشروع تحديد الآليات والأطر والهياكل اللازمة لإقامة الاتحاد الجمركي العربي بعد انتهاء مرحلة البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه إقامة الاتحاد الجمركي، وتحديد الإنجازات التي تتحقق في ظل إقامة الاتحاد الجمركي العربي. واشتملت مكونات المشروع على إعداد تقارير حول تطور معدلات التبادل التجاري الزراعي والبيني والخارجي. وتم إعداد تلك التقارير لحالات اثنتي عشرة دولة عربية هي الأردن، والجزائر، والسعودية، والسودان، وسوريا، وسلطنة عمان، وفلسطين، وقطر، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن. وتناولت تلك التقارير واقع واتجاهات التبادل الزراعي في تلك الدول فيما يتعلق بتدفقات التجارة الزراعية، وتطور التبادل التجاري الزراعي البيني. هذا بالإضافة للمزايا النسبية والتنافسية للدول في تجارتها الزراعية، وآفاق تنمية وتطوير التجارة الزراعية العربية البينية، وموقف الدول من تطبيق برنامج المنطقة الحرة العربية الكبرى فيما يتصل بالإجراءات التي تم اتخاذها بخصوص الانضمام، وإجراءات التنفيذ، والمتابعة للالتزامات المقررة، والاستثناءات التي تحصلت عليها الدول، إضافة للمشاكل والمعوقات التي تواجه تلك الدول في الانضمام إلى الإتحاد الجمركي العربي. ويستعرض هذا التقرير أهم نتائج تلك الدراسات.

الباب الأول

الباب الأول: واقع واتجاهات التبادل الزراعي في الدول العربية

أولت الدول العربية اهتماماً كبيراً بانضمامها لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى حيث عملت على تذليل كافة المشاكل والمعوقات التي واجهتها في سبيل الانضمام للمنطقة، كما عملت على وضع وتنفيذ السياسات الرامية إلى تطوير التبادل الزراعي العربي البيني في إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

وتبعاً لأهمية وطبيعة القطاع الزراعي اتجهت سياسات بعض الدول العربية في مجال التجارة الخارجية نحو تشجيع وتقوية القدرات التنافسية للصادرات، بالعمل على تخفيض تكاليف التصدير وإلغاء الضرائب والرسوم المفروضة على الصادرات وتبسيط إجراءاتها، والعمل على تطوير الأسواق التقليدية وفتح أسواق جديدة عن طريق تكثيف الأنشطة والبرامج الترويجية، والالتزام بالمواصفات القياسية للمنتجات الزراعية. وفي الجانب الآخر قامت بعض الدول العربية باتخاذ عدة إجراءات لترشيد وتنظيم الاستيراد كالضوابط الخاصة بطرق الاستيراد ومتطلبات فتح خطابات الاعتماد وغيرها من الإجراءات. وكان نتاج ذلك أن شهدت التجارة الخارجية العربية والتبادل الزراعي العربي تطورات ملحوظة في مجال الصادرات والواردات الزراعية يمكن استعراض نماذج منها فيما يلي وفق ما أوردته التقارير القطرية الخاصة بهذه الدراسة.

1.1 الأردن:

أ- الصادرات الزراعية:

تزايدت الصادرات الأردنية الزراعية (البنود 1- 24 من النظام المنسق) خلال الفترة 2000-2003 بمعدل 4.5 ألف طن سنوياً رغم التراجع الكبير الذي حدث في عام 2003، جدول (1-1).

وقد بلغ معدل الصادرات خلال هذه الفترة حوالي 591 ألف طن وبلغ معدل قيمتها حوالي 214 مليون دينار. وقد ازدادت قيمة الصادرات خلال تلك الفترة بمعدل 26.2 مليون دينار وكان التراجع في قيمة الصادرات أقل من التراجع في الكمية حيث تراجعت قيمة الصادرات من 244 مليون دينار في عام 2002 إلى 214 مليون دينار في عام 2003. ويعود التراجع في الصادرات إلى تراجع صادرات الأردن إلى كلٍ من العراق بنسبة 43% عما كانت عليه في عام 2002 والبحرين بنسبة 28% والكويت وقطر ولبنان والسعودية وليبيا وتركيا بنسب مختلفة. وبالرغم من هذا التراجع فقد شهدت صادرات الأردن إلى دول أخرى ازديادًا كما هو الحال مع سوريا ومصر والسلطة الوطنية الفلسطينية وروسيا وبريطانيا وأمريكا وايطاليا والسودان. كما شهدت صادرات الأردن إلى بعض الدول تراجعاً في الكمية المصدرة وتزايدًا في القيمة كما هو الحال بالنسبة للإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر وعمان.

وقد ازدادت قيمة الصادرات لجميع البنود باستثناء الحيوانات الحية والبن والشاي ومنتجات المطاحن وبقايا الصناعات الغذائية والتبغ. ومن حيث الكمية فقد ازدادت الكميات المصدرة من جميع البنود الزراعية باستثناء الأشجار والنباتات الأخرى والفواكه والشحوم والدهون وبقايا صناعة الأغذية.

ب- الواردات الزراعية:

بلغ معدل الواردات من المنتجات الزراعية خلال الفترة 2000-2003 حوالي 2.6 مليون طن وبلغ معدل قيمتها حوالي 0.7 مليار دينار. وقد تزايدت كمية الواردات خلال الفترة بمعدل 133 ألف طن سنوياً في حين تزايدت قيمتها بمعدل 51 مليون دينار سنوياً جدول (1-2). أما من حيث المجموعات السلعية فتشير البيانات إلى تزايد قيمة الواردات من جميع السلع الزراعية باستثناء مجموعات اللحوم والبن والشاي والحبوب. و من حيث الكمية فقد ازدادت الواردات من جميع المجموعات الزراعية باستثناء الأشجار والنباتات والفواكه والبن والشاي والحبوب والبذور الزيتية والسكر وبقايا صناعات الأغذية.

جدول (1-1): الصادرات الأردنية من جميع المنتجات الزراعية خلال الفترة 2000-2003

القيمة – ألف دينار **الكمية – ألف طن**

الدولة / السنة	قيمة الصادرات						كمية الصادرات					
	2000	2001	2002	2003	المعدل	النسبة	2000	2001	2002	2003	المعدل	النسبة
العراق	57809	73003	100173	87661	80	37.3	141215	151382	170642	97092	140	23.7
الإمارات العربية	20816	31861	31822	36229	30	14.1	120882	136689	138310	135567	133	22.5
الكويت	16449	21151	20812	17003	19	8.8	92957	91484	83762	60827	82	13.9
البحرين	8025	10770	11106	10014	10	4.7	42502	45333	44289	38157	43	7.2
قطر	10811	12138	11444	12566	12	5.5	46231	44230	41884	36462	42	7.1
لبنان	10464	10823	13088	11933	12	5.4	49937	42216	37978	35629	41	7
سوريا	380	7320	16492	22196	12	5.4	396	25712	56005	78868	40	6.8
عمان	4816	6262	6832	7576	6	3	29046	28499	29726	26924	29	4.8
السعودية	21352	8387	12833	13749	14	6.6	18079	12100	11155	12183	13	2.3
مصر	276	414	363	2295	1	0.4	235	325	408	16431	4	0.7
السلطة الفلسطينية	1455	1441	1658	3139	2	0.9	1980	1712	2759	5916	3	0.5
رومانيا	653	233	534	303	0	0.2	3462	1716	3214	2305	3	0.5
ليبيا	1404	5194	1163	258	2	0.9	1253	7347	1147	573	3	0.4
المملكة المتحدة	979	1004	987	1336	1	0.5	1432	1458	1435	1920	2	0.3
روسيا الاتحادية	154	60	716	426	0	0.2	1029	342	2827	1077	1	0.2
الولايات المتحدة	517	859	1008	1640	1	0.5	424	731	1024	1434	1	0.2
تركيا	927	420	605	266	1	0.3	2120	292	978	100	1	0.1
ألمانيا	671	356	322	376	0	0.2	934	898	898	754	1	0.1
اليمن	607	791	682	515	1	0.3	835	478	644	677	1	0.1
ايطاليا	16	76	506	609	0	0.1	26	98	1023	992	1	0.1
منطقة العقبة	0	0	0	5099	1	0.6	0	0	0	2079	1	0.1
المنطقة الحرة	1448	3385	2647	1034	2	1	239	642	812	289	0	0.1
فرنسا	168	182	114	185	0	0.1	458	450	283	471	0	0.1
السودان	248	123	319	432	0	0.1	323	145	371	440	0	0.1
دول أخرى	6377.6	1440.9	1063.6	3708.5	6	2.9	5256.3	3343.8	1847.8	6812.5	6	1.2
المجموع	168822.6	199694.9	239291.6	242551.5	213.0	100.0	563251.3	599623.8	635423.8	565982.5	591.0	100.0

المصدر: بيانات التجارة الخارجية- دائرة الإحصاءات العامة

جدول (1-2): الواردات الأردنية من جميع المنتجات الزراعية (بنود النظام المنسق 1-24) خلال الفترة 2000-2003

القيمة - ألف دينار **الكمية بالطن**

البلد /السنة	قيمة الواردات						كمية الواردات					
	2000	2001	2002	2003	المعدل	النسبة	2000	2001	2002	2003	المعدل	النسبة
الأرجنتين	69	72	73	89	76	11.3	644	646	691	636	655	24.8
الولايات المتحدة	107	95	98	82	95	14.3	656	563	442	383	511	19.3
سوريا	9	15	31	70	31	4.7	29	33	80	506	162	6.1
العراق	0	16	21	5	11	1.6	0	220	297	81	149	5.7
ألمانيا	40	16	9	31	24	3.6	251	112	8	215	146	5.5
فرنسا	42	40	25	25	33	5.0	163	143	51	68	106	4.0
ماليزيا	25	18	19	27	22	3.3	93	81	71	78	81	3.1
أستراليا	41	46	45	47	45	6.7	48	52	95	85	70	2.7
تركيا	13	22	15	18	17	2.5	36	80	43	94	63	2.4
أوكرانيا	3	6	11	11	8	1.2	6	46	97	63	53	2.0
مصر	14	17	21	31	21	3.1	28	45	47	75	49	1.8
الهند	22	23	24	25	23	3.5	42	51	48	41	46	1.7
لبنان	14	14	14	17	15	2.2	35	39	43	60	44	1.7
اندونيسيا	5	6	24	27	15	2.3	6	16	74	75	42	1.6
(تايلاند (سيام	5	6	15	15	10	1.5	11	16	63	65	39	1.5
البرازيل	5	15	7	8	9	1.3	4	80	22	29	34	1.3
السعودية	15	9	10	21	14	2.1	74	8	10	44	34	1.3
الإمارات العربية	5	8	11	11	9	1.3	16	27	45	24	28	1.1
بلجيكا	12	8	8	8	9	1.3	51	14	8	15	22	0.8
هولندا	18	19	20	21	20	2.9	16	24	24	22	21	0.8
المملكة المتحدة	11	8	8	8	9	1.3	30	12	9	11	16	0.6
الصين الشعبية	6	5	6	9	7	1.0	11	11	14	16	13	0.5
السودان	11	10	8	6	9	1.3	16	14	14	7	13	0.5
نيوزلندا	11	8	12	24	14	2.1	9	7	6	4	7	0.3
المغرب	3	8	8	10	7	1.1	2	7	6	8	6	0.2
سريلانكا	11	10	10	8	10	1.5	7	6	6	5	6	0.2
زمبابوي	4	5	5	12	7	1.0	2	2	2	5	3	0.1
رومانيا	4	10	12	10	9	1.3	0	0	4	0	1	0.0
ايرلندا	5	8	7	9	7	1.1	1	1	1	1	1	0.0
دول أخرى	94	74	71	96	84	13	264	154	191	279	222	8
المجموع	624	616	650	782	668	100.0	2551	2512	2512	2995	2643	100.0

المصدر: بيانات التجارة الخارجية - دائرة الإحصاءات العامة.

2.1 الجزائر:

تشير بيانات التجارة الخارجية للجزائر إلى أن قيمة الواردات من المنتجات الزراعية و الغذائية قد تراوحت خلال الفترة من 1995 إلى 2003، ما بين 2.762 و2.600 مليار دولار أمريكي أي بمعدّل سنوي قدره 2.499 مليار دولار وهو يمثل حوالي 21.7% من قيمة الواردات الإجمالية خلال نفس الفترة. تتمثل حصص المواد الزراعية والغذائية الأساسية من إجمالي الواردات الزراعية، في الحبوب ومشتقاتها 15.7%، الحليب ومشتقاته 30.0%، الزيوت النباتية11.1 %، والسكر 10.2 %.

وتراوحت قيمة الصادرات من المواد الغذائية والزراعية خلال نفس الفترة المذكورة ما بين 51.5 مليون دولار و 111 مليون تعادل نحو 0.35 % من القيمة الإجمالية للصادرات الجزائرية.

وتتمثل أهم الصادرات الغذائية والزراعية في بعض الخضر (من البواكر) والفواكه (خاصة التمور) ومنتجات الصيد البحري.

3.1 السعودية:

تشير بيانات صادرات المملكة من السلع الغذائية خلال الفترة (2000 – 2003) إلى تزايد الكميات المصدرة من تلك السلع الغذائية خلال هذه الفترة حيث ازدادت من 951 ألف طن في عام 2000 إلى 1173 ألف طن في عام 2003 أي بزيادة قدرها 23%. كما ازدادت قيمة هذه الصادرات من 1.8 مليار ريال إلى 3.3 مليار ريال خلال هذه الفترة.

وقد جاءت صادرات المملكة من الألبان ومنتجاتها في مقدمة هذه الصادرات حيث بلغت كمية الصادرات من هذه السلعة لعام 2003م (220) ألف طن تمثل 18.7% من إجمالي الصادرات لهذا العام.

وفي مجال الواردات من السلع الغذائية تشير بيانات التجارة الخارجية للفترة 2000 – 2003 إلى تناقص الكميات المستوردة من تلك السلع الغذائية خلال هذه الفترة من 15961 ألف طن عام 2000 إلى 10777 ألف طن في عام 2003، أي بانخفاض قدره 32% الا أن قيمة هذه السلع قد ارتفعت من 519.9 مليار ريال إلى 22.5 مليار ريال خلال هذه الفترة وذلك راجع إلى زيادة أسعار السلع الغذائية على المستوى العالمي.

تشير بيانات التجارة الخارجية لصادرات المملكة من السلع الزراعية خلال الفترة من 2000 – 2003 أن صادرات المملكة من السلع الزراعية إلى الدول العربية خلال هذه الفترة قد ازدادت من

1.8 مليار ريال في عام 2000 أي 2.9 مليار ريال في عام 2003 أي بزيادة قدرها 61% وتأتي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مقدمة الدول العربية حيث تمثل صادرات المملكة إلى هذه الدول حوالي 85% من إجمالي صادرات المملكة إلى الدول العربية وتمثل صادرات المملكة إلى الدول العربية مجتمعة حوالي 79.4% من إجمالي صادرات المملكة لعام 2003.

1-4 السودان:

استمرت سياسات الدولة في مجال التجارة الخارجية الهادفة إلى تشجيع وتقوية القدرات التنافسية للصادرات السودانية في الأسواق الخارجية. ففي مجال الصادر تم تقليل تكلفة التصدير بإلغاء الضرائب والرسوم المفروضة على الصادرات وتبسيط إجراءاته، كما بذلت جهود لتطوير الأسواق التقليدية ولفتح أسواق جديدة عن طريق تكثيف الأنشطة والبرامج الترويجية، والالتزام بمواصفات الصادرات العالمية وذلك سعياً لتحقيق عائد مجزى للمنتج والمصدر. كما تم تفعيل أداء المجلس الأعلى للصادرات.

أما في مجال الاستيراد فقد تم اتخاذ عدة إجراءات لترشيد وتنظيم الاستيراد كالضوابط الخاصة بطرق الاستيراد ومتطلبات فتح خطابات الاعتماد وغيرها من الإجراءات.

أ الصادرات:

الصادرات الزراعية النباتية:

تتمثل أهم الصادرات الزراعية في السودان في كلٍ من السمسم، والقطن، والصمغ العربي، والذرة الرفيعة، والسكر. يحتل السمسم مركز الصدارة في قائمة الصادرات الزراعية والنباتية بقيمة بلغت نحو 178 مليون دولار في عام 2004 وإن كان هناك تذبذب من عام لآخر وفقاً للكميات المصدرة وأوضاع الأسعار العالمية. استمر تراجع الأهمية النسبية للقطن بين الصادرات الزراعية إلى المركز الثاني حيث انخفضت حصيلة صادراته من 107 مليون دولار في عام 2003 إلى 93 مليون دولار في عام 2004 ويعزى ذلك لنقص الكميات المصدرة من جهة، ولانخفاض الأسعار العالمية من جهة أخرى. أما الصمغ العربي فقد ازدادت حصيلة صادراته من 35.4 مليون دولار في عام 2003 إلى 60.6 مليون دولار في عام 2004، وذلك لارتفاع أسعاره العالمية. وبالنسبة للذرة الرفيعة فقد ارتفع عائد صادراتها من 2.1 مليون دولار في عام 2003 إلى 3.1 مليون دولار في عام 2004 بسبب الزيادة في الكميات المصدرة. كما ارتفع عائد صادرات السكر من 6.9 مليون دولار في عام 2003 إلى 12.81 مليون دولار في عام 2004.

الصادرات الحيوانية:

تأتي الحيوانات الحية في صدارة قائمة الصادرات الحيوانية حيث زادت حصيلة صادراتها من 97 مليون دولار في عام 2003 إلى 137 مليون دولار في عام 2004.

وتحتل اللحوم المرتبة الثانية وقد بلغت قيمة صادراتها نحو 97 مليون دولار في عام 2004 مقارنة بنحو 21.6 مليون دولار في عام 1992. وتأتي الجلود في المرتبة الثالثة وتشمل الجلود الخام والمصنعة بقيمة 26.02 مليون دولار في عام 2004.

الصادرات البستانية (الخضر والفاكهة):

بلغت الصادرات البستانية والتي تشمل المانجو، الشمام الفاصوليا الخضراء، القريب فروت، الليمون والبطيخ، والبصل في العام 2003 نحو 123715.5 طن محققه عائداً قدره 3737.4 دولار، أما في العام 2004 فقد انخفضت الكميات المصدرة إلى 9093.8 طن بنسبة نقصانٍ قدرها 1260% عن العام السابق. كما انخفض نتيجةً لذلك عائد الصادرات من المحاصيل البستانية في العام 2004 ليصل إلي 2728.14 ألف دولار، مقارنةً بنحو 3737.4 ألف دولار في العام 2003 بنسبة نقصانٍ قدرها 36%.

يحتل المانجو أكبر مساهم في الصادرات البستانية في العام 2004 من حيث الكمية إذ يمثل حوالي 60% من جملة الصادرات البستانية، يليه الليمون الأخضر والجاف بنسبة مساهمة 19% من جملة الصادر، وتبلغ الكميات بالطن التي تقابل هذه النسب من كمية الصادر لكلٍ من المانجو والليمون الأخضر والجاف حوالي 5434.5 و8196 طن على التوالي، جدول (1-3).

ب الواردات الزراعية:

في مجال الاستيراد ازدادت قيمة واردات السودان للعام 2004 بنسبة 48% عن قيمتها للعام 2003 والمقدرة بنحو 2881.9 مليون دولار. أعلى قيمة للواردات للقمح الذي يمثل 60% من قيمة واردات السلع الغذائية بنسب زيادة بلغت 33% عن العام 2003، تلتها منتجات الألبان حيث مثلت نسبة 8.5 % من واردات السلع الغذائية بنسبة نقصانٍ بلغت 6% عن واردات السلع الغذائية للعام 2003، احتلت سلعة الشاي المرتبة الثالثة بنسبة 8.1 % ، تلتها سلعة البن بنسبة 7.4 % ثم احتلت الزيوت النباتية والحيوانية المرتبة الخامسة بنسبة 5.1%.

كما ازدادت واردات السلع المصنعة من555 مليون دولار إلى 728.7 مليون دولار بنسبة 31% والمواد الخام الأخرى بنسبة 19% كما زادت الآلات والمعدات من 620.8 مليون دولار إلى 717.9 مليون دولار بنسبة 16% ومنتجات البترول من 32.3% مليون دولار إلى 48.7 مليون دولار بنسبة 12%

بينما انخفضت واردات المواد الكيمائية من 206.5 مليون دولار إلى 151.5 مليون دولار بنسبة (27%) والمشروبات والتبغ من 26.5% مليون دولار إلى 22 مليون دولار بنسبة 17% والمنسوجات من 140.3 مليون دولار إلي 124.7 مليون دولار بنسبة 11%.

كما زاد استيراد الشاي من 30.7 مليون دولار إلى 32.4 مليون دولار بنسبة 6% والبن من 16 مليون دولار إلى 16.7 مليون دولار بنسبة 4% بينما انخفض استيراد المواد الغذائية الأخري من 172.5 مليون دولار إلى 170.1 مليون دولار بنسبة 1% والقمح ودقيق القمح من 221.3 مليون دولار في عام 2002م إلى 200.7 مليون دولار في عام 2003 بنسبة 9%.

هيكل الواردات:

تمثل السلع الرأسمالية ووسائل النقل ومدخلات الإنتاج حوالي 50% من إجمالي الواردات أما وسائل النقل فتمثل 14% من إجمالي الواردات والسلع الغذائية 15% من إجمالي الواردات وتمثل المنسوجات 4% من إجمالي الواردات.

جدول (1-3): الكميات المصدرة من الخضر والفاكهة السودانية (2003 و2004) بالطن

المحصول	2003	2004	نسبة التغير%	% من المجموع
المانجو	8196	5434.5	-51	60
الشمام	1159.5	692.8	-76	8
الفاصوليا الخضراء	162	34	-376	.
القريب فروت	62	82.5	25	1
ليمون أخضر وجاف	1980	1715	-15	19
بطيخ	210	397	47	4
بصل	527	695	24	8
أخرى	75	43	-74	.
الجملة	123715.5	9093.8	-1260	100

المصدر: وزارة الزراعة والغابات ،القطاع البستاني.

1-5 سوريا:

حجم التجارة السورية الكلية وحصة التجارة الزراعية للفترة 2000-2003:

وصل حجم التجارة السورية الكلية إلى مبلغ 403725 مليون ليرة سورية لعام 2000، وقد بلغت حصة التجارة الزراعية منها نسبة 18.6 % بمبلغ 74990 مليون ليرة سورية وازداد حجم التجارة الكلية بمعدل نمو سنوي مقداره 14.9 % بمبلغ 463893 مليون ليرة سورية لعام 2001 وكانت حصة التجارة الزراعية منها نسبة 18.3 % بمبلغ 75519 مليون ليرة سورية بمعدل نمو مقداره 0.7 % لنفس العام. كما ازدادت هذه التجارة في عام 2002 ووصل حجمها بمعدل نمو سنوي مقداره 18.9 بمبلغ 537307 مليون ليرة سورية وازدادت حصة التجارة الزراعية منها بنسبة 18.3 % حيث تعادل مبلغ 100763 مليون ليرة سورية، وبمعدل نمو مقداره 2.2 % لنفس العام 2002 وانخفض حجم التجارة الكلية في العام 2003 بمعدل نمو سنوي سالب مقداره 2.6 % وهذا يعادل مبلغ 501807 مليون ليرة سورية. وبلغت حصة التجارة الزراعية منه 19.2 % بمبلغ 102972مليون ليرة سورية وبمعدل نمو سنوي مقداره 2.2 %.

أ- الصادرات الزراعية:

احتلت صادرات القطاع الزراعي خلال الفترة المدروسة المركز الثاني بين القطاعات التجارية الأخرى وقد بلغ أعلى حجم للصادرات الزراعية في العام 2002 بمبلغ 58062 مليون ليرة سورية وبنسبة مقدارها 19.2% من إجمالي الصادرات. وبلغ حجم الصادرات الزراعية أدناه في عام 2001 بمبلغ 31227 مليون ليرة سورية ونسبة مقدارها 12.8% من إجمالي الصادرات، وتوضح بيانات جدول (1-4) صادرات مختلف المجموعات السلعية في سوريا.

ب- الواردات الزراعية:

ازدادت قيمة الواردات الزراعية السورية خلال السنوات المدروسة ووصلت إلى أعلى قيمة لها في العام 2002 حيث بلغ حوالي 58 مليار ليرة سورية وكانت حصته من إجمالي الواردات 22.4% و 19.6% و 24.6% و 23.7% خلال الفترة من عام 2000 وحتى عام 2003 على التوالي، واحتل بذلك المركز الثاني بين بقية القطاعات التجارية الأخرى وتوضح بيانات جدول (1-5) واردات مختلف المجموعات السلعية في سوريا.

جدول (1-4): الصادرات الكلية السورية إلى دول العالم حسب القطاعات التجارية:

القيمة : مليون ل. س

القطاع	2000	2001	2002	2003	معدل النمو			النسبة المئوية			
					(2001 /2000)	(2002 /2001)	(2003 /2002)	2000	2001	2002	2003
الزراعة	32187	31227	58062	47157	97.0	85.9	81.2	14.9	12.8	19.3	15.6
الوقود المعدني	162995	186325	209644	189092	14.3	12.5	90.2	75.4	76.6	69.5	62.7
المواد الكيماوية ومنتجاتها	2007	2213	3665	2552	10.3	65.6	69.6	0.9	0.9	1.2	0.8
البضائع المصنوعة	10510	9879	13976	14834	94.0	41.5	6.1	4.9	4.1	4.6	4.9
آلات ومعدات النقل	481	1513	2039	1714	214.6	34.8	84.1	0.2	0.6	0.7	0.6
مصنوعات متنوعة	7948	8358	14053	9514	5.2	68.1	67.7	3.7	3.4	4.7	3.2
أخرى	31	0.025	0.04	6.1	0.1	160	15150	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	216190	243129	301553	265039	112.5	124	87.9	100	100	100	88

جدول (1-5): الواردات الكلية السورية من دول العالم حسب القطاعات التجارية

القيمة : مليون ل. س

القطاع	2000	2001	2002	2003	معدل النمو			النسبة المئوية			
					(2001 /2000)	(2002 /2001)	(2003 /2002)	2000	2001	2002	2003
الزراعة	**41944**	**43349**	**58062**	**55815**	103.3	33.9	96.1	22.4	19.6	24.6	23.7
الوقود المعدني	**9970**	**12702**	**209644**	**8609**	27.4	1550.5	4.1	5.3	5.8	88.9	3.7
المواد الكيماوية ومنتجاتها	**27658**	**32199**	**3665**	**35367**	16.4	-88.6	965.0	14.7	14.6	1.6	15.0
البضائع المصنوعة	**58262**	**68924**	**13976**	**67502**	118.3	-79.7	383.0	31.1	31.2	5.9	28.6
آلات ومعدات النقل	**40328**	**55742**	**2039**	**62140**	38.2	-96.3	3047.6	21.5	25.3	0.9	26.4
مصنوعات متنوعة	**4297**	**5574**	**14053**	**6170**	29.7	152.1	43.9	2.3	2.5	6.0	2.6
أخرى	**974**	**797**	**0.04**	**405**	81.8	0	1012400	0.5	0.4	0.0	0.2
المجموع	**187535**	**220744**	**235754**	**236768**	117.7	107	100.4	100	100	100	100

6-1 سلطنة عمان:

أ- الصادرات الزراعية:

يتضح من بيانات جدول (1-6) أن إجمالي قيمة الصادرات عمانية المنشأ من السلع الزراعية والحيوانية والسمكية إلى مختلف أقطار العالم بلغت حوالي (78.0) مليون ريال عماني خلال عام 2003، حيث بلغت قيمة الصادرات عمانية المنشأ إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال نفس العام للسلع الزراعية والحيوانية والسمكية حوالي (25.3) مليون ريال عماني بنسبة 32.4% ، في حين بلغت قيمة هذه الصادرات إلى الدول العربية الأخرى حوالي(25.3) مليون ريال عماني بنسبة 32.4% كما بلغت جملة صادرات السلطنة من هذه السلع إلى دول العالم الأخرى حوالي(27.4) مليون ريال عماني بنسبة 35.2%.

ويتضح جدول (1-7) أن إجمالي قيمة السلع الزراعية والسمكية المعاد تصديرها إلى مختلف أقطار العالم بلغت 11.2 مليون ريال عماني خلال عام 2003، وشكلت قيمة المنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية المعاد تصديرها إلى دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 9.5 مليون ريال عماني وهذه الكمية تشكل تقريباً 84.8% من جملة السلع المعاد تصديرها. بينما بلغت جملة قيمة ما تمت إعادة تصديره من هذه السلع إلى الدول العربية الأخرى حوالي 0.7 مليون ريال عماني بنسبة 6.3%، في حين بلغت قيمة ما تمت إعادة تصديره على دول العالم الأخرى حوالي 1.0 مليون ريال عماني بنسبة 8.9% .

ب- الواردات الزراعية:

يتضح من بيانات جدول (1-8) أن إجمالي قيمة واردات السلطنة من السلع الزراعية والحيوانية والسمكية من مختلف أقطار العالم بلغت 213.2 مليون ريال عماني خلال عام 2003، حيث بلغت قيمة واردات السلطنة من دول مجلس التعاون الخليجي خلال نفس العام للسلع الزراعية والحيوانية والسمكية حوالي 54 مليون ريال عماني وهذا يشكل حوالي 25.3% من جملة واردات السلطنة من هذه السلع، في حين بلغت قيمة هذه الواردات من الدول العربية الأخرى وإلي (13.5) مليون ريال عماني وهذا يشكل ما نسبته 6.3% من جملة واردات السلطنة من هذه السلع، كما بلغت قيمة واردات السلطنة من هذه السلع من دول العالم الأخرى حوالي (145.7) مليون ريال عماني وهذا يشكل قرابة 68.4% من جملة واردات السلطنة من السلع الزراعية والسمكية خلال عام 2003.

جدول (1-6): قيمة صادرات السلطنة (عمانية المنشأ) من السلع الزراعية والسمكية عام 2003

مليون ريال عماني

م	المجموعات السلعية	دول مجلس التعاون الخليجي	الدول العربية الأخرى	دول العالم الأخرى	إجمالي
1	الحيوانات الحية	3.5	0.0002	0.0001	3.5003
2	لحوم وأحشاء وأطراف صالحة للأكل	0.06	0.1	0.008	0.168
3	أسماك وقشريات ورخويات	4.6	2.0	23.1	29.7
4	منتجات الألبان والبيض ومنتجات غذائية أخرى.	4.1	22.1	2.0	28.2
5	الخضراوات	0.8	0.02	1.1	1.92
6	الفواكه	0.3	0.05	0.8	1.15
7	الحبوب	0.9	0.06	0.06	1.02
8	الشحوم والدهون النباتية والحيوانية	11.0	1.0	0.3	12.3
الإجمالي		25.3	25.3	27.4	78.0

المصدر :- دائرة إحصاءات التجارة الداخلية والخارجية – وزارة الاقتصاد الوطني.

جدول (1-7): قيمة السلع الزراعية والسمكية المعاد تصديرها خلال عام 2003.

مليون ريال عماني

م	المجموعات السلعية	دول مجلس التعاون الخليجي	الدول العربية الأخرى	دول العالم الأخرى	إجمالي
1	الحيوانات الحية	4.9	0.003	0.01	4.9
2	لحوم وأحشاء وأطراف صالحة للأكل	1.7	0.1	0.1	1.9
3	أسماك وقشريات ورخويات	0.03	0.002	0.4	0.43
4	منتجات الألبان والبيض ومنتجات غذائية أخرى	1.8	0.5	0.02	2.3
5	الخضراوات	0.2	0.02	0.02	0.24
6	الفواكه	0.2	0.001	0.4	0.60
7	الحبوب	0.4	0.1	0.01	0.51
8	الشحوم والدهون النباتية والحيوانية	0.3	–	0.002	0.30
الإجمالي		9.5	0.7	1.0	11.2

المصدر :- دائرة إحصاءات التجارة الداخلية والخارجية – وزارة الاقتصاد الوطني.

جدول (1-8): قيمة واردات السلطنة من السلع الزراعية والسمكية خلال عام 2003

مليون ريال عماني

م	المجموعات السلعية	دول مجلس التعاون الخليجي	الدول العربية الأخرى	دول العالم الأخرى	إجمالي
1	الحيوانات الحية	7.8	3.7	9.7	21.2
2	لحوم وأحشاء وأطراف صالحة للأكل	3.3	0.1	31.8	35.2
3	أسماك وقشريات ورخويات	1.3	0.8	0.6	2.7
4	منتجات الألبان والبيض ومواد غذائية أخرى	15.1	3.1	42.7	60.9
5	الخضراوات	6.4	1.9	3.7	12.0
6	الفواكه	9.4	3.8	6.8	20.0
7	الحبوب	7.0	0.01	33.5	40.5
8	الشحوم والدهون النباتية والحيوانية	3.7	0.1	16.9	20.7
الإجمالي		54.0	13.5	145.7	213.2

المصدر :- دائرة إحصاءات التجارة الداخلية والخارجية - وزارة الاقتصاد الوطني

1-7 فلسطين:

أ- الصادرات الزراعية:

تقتصر الصادرات الزراعية الفلسطينية إلى الدول الأجنبية على المنتجات النباتية فقط وحيث إن التصدير يتم بطريقة غير مباشرة فمن الصعب تحديد الدول المصدر لها ولهذا فإن الصادرات الفلسطينية إلى أوروبا يتم وصفها كصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي. وكما يوضح جدول (1-9) تصاعد كمية وقيمة الصادرات من الخضار إلى الاتحاد الأوروبي نتيجة زيادة المساحة المزروعة والإنتاج من التوت الأرضي والبندورة الشيري وهي محاصيل ذات عائد مرتفع وإدخال محاصيل تصديرية جديدة كالخيار والكوسا والفلفل كما أن هذا التصاعد يعزى أيضاً إلى زيادة الاهتمام بالمواصفات القياسية والجودة.

كما يلاحظ توقف صادرات الحمضيات إلى أوروبا خلال السنوات الأخيرة بسبب المنافسة الشديدة وصعوبات وارتفاع كلفة التصدير، ومن الجدير بالذكر أن التصدير لدول الاتحاد الأوروبي يتم بموجب كوته معفاة من الجمارك وبشهادة منشأة فلسطينية.

الواردات:

تشير الإحصاءات إلى أن هنالك تزايد في الاعتماد على الاستيراد المباشر من الخارج مع ثبات نسبي أو حتى تناقص في الاعتماد على إسرائيل إلا أن هذه الأخيرة لازالت تمثل النسبة الأكبر من المستوردات الزراعية الموجهة للاستهلاك وبنسبة 67% للسنوات 2000 وحتى 2003 في حين تراجعت هذه النسبة في العام 2004 إلى 59%. كما يلاحظ من جدول (1-10) أن النسبة الكبرى من هذه الواردات هي منتجات حيوانية تصل نسبتها إلى 55%. تتمثل الخضر الرئيسية المستوردة من إسرائيل في البطيخ والبصل الجاف والشمام والثوم في حين تشمل الفواكه المستوردة التفاح والموز والمانجو والكمثرى والأفوكادو والخوخ نظراً لضعف الإنتاج المحلي وقصوره عن تغطية حجم الطلب.

أما من حيث السلع الغذائية الأساسية (الاستراتيجية) مثل القمح والذرة والشعير والسكر والأرز والبقوليات كالعدس والحمص والفول وبحكم ضعف الإنتاج المحلي من هذه السلع بسبب عدم توفر المساحات اللازمة وكذلك المياه فإنه يجري الاعتماد على استيرادها من الخارج وبنسب تصل إلى 90% من الاحتياجات السكانية، ملحق (1). و المصدر الرئيسي للمنتجات الحيوانية وخاصة العجول والأغنام المستوردة هي استراليا في حين يتم استيراد اللحوم الحمراء المجمدة والأحشاء من نيوزيلندا والأسماك من أمريكا اللاتينية والأجبان من بلغاريا كما أنه لا يتم استيراد أي منتجات نباتية طازجة للاستهلاك المباشر من الدول الأجنبية.

جدول (1-9): الصادرات الفلسطينية الموجهة إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2004/2000 بالطن

النوع	خضر		حمضيات		زهور	
السنة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
2000	1012	3212	990	340.15	47.23	6822.11
2001	845	3620	272	101.99	36.90	5330.00
2002	835	3340	619	230.75	43.23	6244.40
2003	1689.3	6305.8	0	0	43.11	6254.80
2004	2338.5	7353.7	0	0	39.62	7715.29

جدول (1-10) : قيمة الواردات الزراعية الفلسطينية من الدول الأجنبية للاستهلاك المباشر خلال الفترة من 2004/2000

القيمة بألف دولار

النوع / السنة	2000	2001	2002	2003	2004
عجول	19360	17180	19160.00	19822.22	17538.33
أغنام	1091	881	877.77	1077.40	968.11
أسماك مجمدة	4340	3948	5948.61	8525.14	4668.29
لحوم حمراء مجمدة	4344.5	3980	4460.64	4250.90	11650.70
أسماك مملحة	0	0	143.52	354.17	206.60
أحشاء داخلية	0	1122	523.15	1355.55	1795.12
أجبان	0	0	530.55	925	670
المجموع	29135.5	27111	31644.24	36310.38	37497.15

1-8 قطر:

أ- الصادرات الزراعية:

على مر السنين سجلت دولة قطر فائضاً في ميزان التجارة الخارجية ويرجع الفضل الأكبر في ذلك إلى التطور الكبير في صناعة الهيدروكربونات، وقد وصل الفائض التجاري في عام 2003 إلى حوالي 32.2 مليار ريال قطري حيث بلغت الصادرات مبلغ 48 مليار ريال قطري مقارنة بالواردات التي سجلت مبلغ 15.8 مليار ريال قطري.

وتعتمد دولة قطر في صادراتها على أسواق شرق آسيا والشرق الأوسط حيث يمثلا مجتمعين حوالي 82.3% من جملة الصادرات في عام 2002.

وتأتي الدول الآسيوية في المقدمة حيث بلغت قيمة صادرات دولة قطر إليها 40.2 مليار ريال قطري عام 2003، تليها دول مجلس التعاون وتبلغ الصادرات إليها 1.90مليار ريال قطري والدول العربية الأخرى 256.3 مليون ريال قطري عام 2003.

أما واردات دولة قطر فقد بلغت قيمتها 17.8 مليار ريال قطري في عام 2003 مقارنة بنحو 14.7 مليار ريال قطري عام 2002. وتأتي المجموعة الاقتصادية الأوربية في الصدارة بمبلغ 6.2 مليار ريال قطري. وتحتل الدول الآسيوية المرتبة الثانية بمبلغ 5.1 مليار ريال قطري ودول مجلس التعاون المرتبة الثالثة بمبلغ 2.66 مليار ريال بينما تأتي الواردات من بقية الدول العربية في مرتبة متأخرة بمبلغ 323 مليون ريال قطري.

ونسبة لطبيعة القاعدة الإنتاجية للقطاع الزراعي القطري وتدني نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية فان دولة قطر تعتمد على الاستيراد لتغطية احتياجاتها من السلع الزراعية.

وتبين الملاحق (2 –6) واردات دولة قطر حسب أقسام التصنيف الدولي المعدل والكتل الدولية للأعوام 1999– 2003، وواردات دولة قطر حسب الكتل الدولية وأقسام التصنيف الدولي المعدل للعام 2003، و صادرات دولة قطر حسب بلدان المقصد للأعوام 1999–2003 والصادرات حسب الكتل الدولية وأقسام التصنيف الدولي للعام 2003.

1-9 مصر:

أ- الصادرات الزراعية:

تلعب الصادرات دوراً هاماً في توفير احتياجات مصر من العملة الأجنبية والتي تستخدم بصفة أساسية في تدبير الاحتياجات الضرورية من السلع المستوردة والتي يصعب إنتاجها في مصر. وقد اتجهت مصر في الآونة الأخيرة إلى الاهتمام بالتصدير باعتباره نقطة الانطلاق لتنمية المقتصد

المصري. وتعتبر الصادرات الزراعية أحد المكونات الهامة للصادرات المصرية، حيث تشير البيانات إلى أن الصادرات الزراعية ارتفعت أهميتها النسبية من نحو 11% عام 2000 إلى نحو 14% عام 2004 من إجمالي الصادرات المصرية، جدول (1-11). كما أن قيمة الصادرات الزراعية قد تزايدت في عام 2004 بما يزيد عن ضعف قيمتها عام 2000 حيث ارتفع الرقم القياسي للصادرات إلى نحو 216% عام 2004 مقارنة بما كان عليه عام 2000 وهو ما يعكس تضافر الجهود في الفترة الأخيرة نحو تنمية الصادرات الزراعية وزيادة فرص التصدير، جدول (1-12).

جدول (1-11) : الصادرات المصرية الموزعة قطاعياً خلال 2000-2004

البيـــــــان	2000	2001	2002	2003	2004
الحاصلات الزراعية	11	13	14	13	14
المنتجات النسيجية	19	19	17	14	5
المنتجات الغذائية	2	2	2	3	2
صناعات كيماوية وأدوية ومستلزمات طبية	9	10	8	8	6
مواد تشييد وبناء	14	9	13	10	12
منتجات أخرى	45	46	46	52	60
إجمالي الصادرات	100	100	100	100	100

المصدر : تقرير التجارة الخارجية المجمع – وزارة التجارة الخارجية والصناعة – مصر -يناير 2005.

وباستعراض أهم الأسواق للصادرات المصرية يتضح أن السوق الإيطالي يعتبر أهم الأسواق للصادرات المصرية إذ يستحوذ على ما يزيد عن 25% من الصادرات المصرية في الثلاثة سنوات الأخيرة، يلي ذلك الولايات المتحدة ثم الهند وهولندا وأسبانيا، والتي تستحوذ في مجموعها على نحو 75% من الصادرات المصرية الإجمالية. وباستثناء المانيا وليبيا واليابان فان قيمة الصادرات المصرية قد اتجهت نحو الزيادة خلال الفترة 2000-2004 وهو ما يعكس تبنى سياسة تصديرية إيجابية استهدفت تطوير حجم الصادرات وإرساء قواعد تصديرية قوية لجذب المزيد من العملات الأجنبية.

جدول (1-12): تطور الصادرات المصرية خلال الفترة 2000-2004

الرقم القياسي	2000	2001	2002	2003	2004
الحاصلات الزراعية	100	105	130	153	216
المنتجات النسيجية	100	88	87	97	43
المنتجات الغذائية	100	103	112	161	189
صناعات كيماوية وأدوية ومستلزمات طبية	100	106	95	130	120
مواد تشييد وبناء	100	54	90	89	137
منتجات أخرى	100	90	102	152	217
إجمالي الصادرات	100	88	100	131	163

المصدر: تقرير التجارة الخارجية المجمع – وزارة التجارة الخارجية والصناعة – مصر –يناير 2005.

ب- الواردات الزراعية:

تعتبر الواردات الشق الأخر للتبادل التجاري وتتكون الواردات المصرية من عدة قطاعات تتضمن الحاصلات الزراعية والمنتجات النسيجية والمنتجات الغذائية والصناعات الكيماوية ومواد التشييد والبناء. وتشير البيانات إلى أن الواردات المصرية من الحاصلات الزراعية والمنتجات الغذائية والصناعات الكيماوية تمثل ما يقرب من 40% من إجمالي الواردات، حيث تبلغ الأهمية النسبية لتلك المكونات نحو 12%، 11%، 16% من إجمالي قيمة الواردات عام 2004 على الترتيب. كما أن قيمة الواردات من تلك المكونات قد انخفضت هي الأخرى إلى نحو 85%، 82%، 93% في عام 2004 مقارنة بما كانت علية عام 2000 وهو ما تعكسه البيانات الواردة بجدول (1-13). و تمثل الواردات من الحاصلات الزراعية نحو 13% من إجمالي قيمة الواردات في عام 2004 كما أنها لم تتجاوز 16% من إجمالي قيمة الواردات وذلك في عام 2002.

1-10 المغرب:

أ- الصادرات الزراعية:

على عكس الواردات الزراعية، فإن الصادرات الزراعية المغربية عرفت ارتفاعاً ضئيلاً بمستوى 6 %، حيث انتقلت قيمة الصادرات الزراعية من 6.8 مليار درهم خلال الفترة 1995-1999 إلى 2.9 مليار درهم خلال الفترة 2000-2004.

جدول (1-13): تطور الواردات المصرية والموزعة قطاعيا خلال 2000-2004

البيان	2000	2001	2002	2003	2004
الحاصلات الزراعية	100	96	108	84	85
المنتجات النسيجية	100	96	100	105	141
المنتجات الغذائية	100	89	85	68	82
صناعات كيماوية وأدوية ومستلزمات طبية	100	97	93	80	93
مواد تشييد وبناء	100	103	95	73	95
منتجات أخرى	100	86	84	79	95
إجمالي الواردات	100	91	90	79	92

المصدر: تقرير التجارة الخارجية المجمع – وزارة التجارة الخارجية والصناعة – مصر- يناير 2005.

وهذا الارتفاع يرجع نسبياً إلى ارتفاع المنتجات غير الغذائية حيث سجلت هذه الأخيرة ارتفاعاً بنسبة 10% بينما ارتفعت قيمة الصادرات الغذائية بنسبة 5 % مابين الفترتين المذكورتين أعلاه.

وكما هو الحال بالنسبة للواردات الزراعية، فالمغرب يصدر بخاصة المنتجات الغذائية وحيث عرفت حصة هذه المنتجات في الصادرات الزراعية الكلية انخفاضا من مستوى 79 % خلال الفترة 99-1995 إلى مستوى 78 % خلال الفترة 2004-2000.

ومن أكبر المنتجات التي يصدرها المغرب، الحمضيات (عرفت انخفاضاً بنسبة 17 % في القيمة و 26 % في الكمية)، والخضر الطرية ولاسيما البواكر ومن أهمها الطماطم، الفاصوليا، البطاطس، القرع، الفليفلة، الفطريات، الثوم، والخيار (ارتفعت القيمة بنسبة 16 % بينما لم تعرف الكميات إلا ارتفاعاً بنسبة 1%)، والمنتجات النباتية المعلبة أو المحفوظة ومن أهمها معلبات الزيتون، ومعلبات المشمش، ومعلبات الفراولة، ومعلبات الكبر، ومعلبات الفطريات ومعلبات الخيار (لقد ارتفعت الكميات المصدرة بنسبة 3% بينما انخفضت القيمة بنسبة 3%)، والفواكه الأخرى الطرية ولاسيما الفراولة، والبطيخ، (عرفت ارتفاعاً كبيراً بنسبة 66 % في الكميات و 102 % في القيمة). أما المنتجات الغذائية الأخرى وهي زيت الزيتون، التوابل والبقوليات فلقد عرفت انخفاضاً في الكمية والقيمة.

وكما سبق ذكره، فإن مستوى الصادرات غير الغذائية عرف ارتفاعاً ملحوظاً، وتشمل هذه الصادرات الخشب (ارتفعت القيمة ب 26 % والكمية ب 21%)، والفلين (ارتفعت القيمة ب 84 % والكمية ب 13%)، والزيوت العطرية (رقم النظام المنسق 33.01) التي ارتفعت بنسبة 23% في القيمة و 13 % في الكمية، والنباتات المستعملة أساساً في صناعة الصيدلية أو العطور (رقم النظام المنسق 12.11.90) حيث عرفت ارتفاعاً بنسبة 16 % في القيمة و 15 % في الكمية.

ب- الواردات الزراعية:

ارتفع معدل قيمة الواردات الزراعية من 16.6 مليار درهم خلال الفترة 1995-1999 إلى حوالي 20.5 مليار درهم خلال الفترة 2000-2004، أي بزيادة 23%. ويرجع هذا التطور إلى ارتفاع قيمة الواردات الغذائية حيث عرفت قيمة الواردات الغذائية ارتفاعاً بنسبة 28% مابين الفترتين المذكورتين أعلاه. وهكذا أصبحت تمثل الواردات الغذائية 73 % من مجموع قيمة الواردات الزراعية خلال الفترة 2000-2004.

ولقد لعبت واردات الحبوب الغذائية دورا رئيسياً في هذا الارتفاع نظرا للمكانة التي تمثلها الحبوب في المنتجات الغذائية المستوردة (تقريباً 50 % من قيمة مجموع المنتجات الغذائية المستوردة). ومن أهم الحبوب المستوردة القمح الطري، القمح الصلب، الذرة الصفراء، والشعير.

ومن ضمن المنتجات الفلاحية الأساسية الأخرى التي يستوردها المغرب والتي عرفت متوسط استيرادهاً ارتفاعاً ملحوظا مابين الفترتين الحليب ومشتقاته (ارتفاعا بنسبة 38 % في القيمة و 43 % في الكمية)، البذور الزيتية (ارتفاعا بنسبة 32 % في القيمة و 37 % في الكمية)، الزيوت النباتية (ارتفعت بنسبة 25 % في القيمة و 38 % في الكمية).

أما واردات السكر فلقد عرفت انخفاضاً ضئيلاً بنسبة 3 % في القيمة بينما ارتفعت الكميات الكميات المستوردة بنسبة 8 % خلال الفترتين المذكورة أعلاه.

أما المنتجات الغذائية الأخرى التي يستوردها المغرب فلقد شهدت تطورات مختلفةحيث إرتفعت الكميات المستوردة من الشاي (بنسبة 21% ولكن القيمة بقيت في نفس المستوى)، وبالنسبة للقهوة (ارتفعت الكميات بنسبة 38% أما القيمة فقد انخفضت بنسبة 34%)، والفواكه الطازجة وبخاصة الموز، والتمور (ارتفاع بنسبة 151% في الكمية وبنسبة 123 % في القيمة)، البقوليات (ارتفعت الكميات بنسبة 7%، بينما انخفض متوسط القيمة بنسبة 12%).

بجانب المواد الغذائية فإن المغرب يستورد منتجات زراعية غير غذائية أهمها الخشب، العلف، جلود الحيوانات، البذور، القطن الخام، التبغ الخام، حيوانات حية للنسل وبخاصة الكتاكيت.

11-1 موريتانيا:

تطور التجارة الخارجية لموريتانيا 2000 – 2004 :

حقق الميزان التجاري الموريتاني رصيداً إيجابياً خلال الفترة (1999 – 2000)، غير أنه شهد عجزاً في عام 2001 واستمر ذلك العجز لعدة سنوات. وترتكز الصادرات الموريتانية أساساً على الحديد والأسماك. وقد شهدت هذه الصادرات تزايداً نسبياً خلال السنوات 2000 – 2004.

الصادرات الموريتانية من المواد الزراعية تنحصر فقط في صادرات الأسماك.

يحتل الاتحاد الأوروبي الصدارة في الشراكة التجارية مع موريتانيا مع تفاوت بين دوله، ففي حين استحوذت فرنسا على 19% من الصادرات الموريتانية سنة 2001 على سبيل المثال تلتها إيطاليا ب18% وأسبانيا 16% وبلجيكا 13% وهو ما يوضح بجلاء ضعف التجارة البينية العربية إذ لم تصل النسبة التي يشترك فيها العالم العربي ودول أخرى إلى 8% من استقطاب الصادرات الموريتانية.

تحتل دول الاتحاد الأوروبي الصدارة من ناحية الواردات الموريتانية (60% من الواردات عام 2001) وتأتي فرنسا في المقدمة (30%) وبلجيكا (9%) وإيطاليا (9%).

وتشكل واردات المواد الغذائية في المتوسط نحو 17% من إجمالي حجم الواردات.

1-12 اليمن:

تطور التجارة الخارجية:

- **الصادرات الزراعية:**

شهد قطاع التجارة الخارجية السلعية في اليمن تطورات عديدة خلال العقد الماضي، الا أن الصادرات اليمنية اتصفت بالتقلب المستمر بين الانخفاض والارتفاع، حيث بلغت قيمة الصادرات السلعية حوالي 4078 مليون دولار في عام 2000، وحوالي 3733 مليون دولار في عام 2003.

وباستبعاد الصادرات النفطية من هيكل الصادرات اليمنية يمكن القول أن الصادرات الزراعية تمثل على أقل تقدير نحو 80% من إجمالي الصادرات السلعية، وقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية في المتوسط حوالي 138 مليون دولار خلال الفترة 2000 – 2003، وقد ارتفعت من نحو 115 مليون دولار في عام 2000 إلى نحو 117.4 مليون دولار في عام 2001 وإلى نحو 158.6 مليون دولار في عام 2003. وقد بلغت نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية خلال الفترة 2000 – 2003 نحو 27.2 %، 25 %، 32.7 %، 27.8%، بالترتيب وبمتوسط 28.2%.

الواردات الزراعية:

وفي المقابل ازدادت قيمة الواردات السلعية من حوالي 2324 مليون دولار في عام 2000 إلى حوالي 3673 مليون دولار في عام 2003، بزيادة نحو 58 %. تجدر الإشارة إلى أن زيادة الواردات تعزى لزيادة معدل النمو السكاني، وتواضع نسبة مساهمة القاعدة الإنتاجية المحلية في سد الاحتياجات السكانية المتزايدة من الغذاء بالإضافة إلى تزايد الاحتياجات من السلع الوسيطة والرأسمالية من الآلات والمعدات اللازمة لعملية التنمية. بلغت قيمة الواردات الزراعية نحو 422.9 مليون دولار في عام 2000، ونحو 468.5 مليون دولار في عام 2001، ونحو 491.5 مليون دولار في عام 2002، ونحو 569.5 مليون دولار في عام 2003، بمتوسط يقدر بنحو 488.1 مليون دولار خلال الفترة 2000 – 2003. وبلغت نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في الواردات السلعية في المتوسط نحو 17.4 % ومن ثم فإن قيمة الواردات الزراعية بلغت أكثر من ثلاثة أمثال ونصف قيمة الصادرات الزراعية.

الباب الثاني

الباب الثاني: المزايا النسبية والتنافسية للدول العربية في إنتاج وتجارة السلع والمنتجات الزراعية

تتفاوت الدول العربية فيما تتمتع به من مزايا نسبية وتنافسية نظراً لتعدد البيئات المناخية الطبيعية التي تتيح إنتاج العديد من المنتجات الزراعية، واختلاف النظم الزراعية والتسويقية في تلك الدول.

وقد طرأت على الساحة الاقتصادية متغيرات متلاحقة في الآونة الأخيرة أدت في مجملها إلى تغيير آليات التجارة الدولية وظهر مفهوم التنافسية كأحد المفاهيم التي حلت محل الميزة النسبية والتي ظلت تحكم الفكر الاقتصادي لحقبة طويلة من الزمن. وقد استخدمت عدة مؤشرات لقياس المزايا النسبية والتنافسية لأهم الصادرات الزراعية منها:

مؤشر الميزة النسبية الظاهرة:

اقترح (بيلا بلاسا) هذا المؤشر عام 1965 ويتم حسابه لكل سلعة أو مجموعة سلعية على النحو التالي:

حساب الأهمية النسبية لصادرات الدولة من السلعة بالنسبة لجملة صادراتها الزراعية مقسوماً على الأهمية النسبية للصادرات العالمية من السلعة بالنسبة لجملة الصادرات الزراعية العالمية.

يتم استخراج أقصى قيمة وأقل قيمة للميزة النسبية الظاهرة خلال الفترة الدراسية.

يتم حساب الفرق بين الوسط الهندسي للقيم الناتجة خلال الفترة وبين أدنى قيمة خلال تلك الفترة.

بقسمة الناتج في الخطوة (3) على الناتج في الخطوة (2) يمكن إيجاد مدى لمعامل الميزة النسبية يستخدم فيما بعد لقياس مؤشر التنافسية.

ثانياً : حساب النسبة بين متوسط أسعار الدول المنافسة للدولة في تصدير السلعة المعينة إلى سعر الدولة، وبنفس الأسلوب السابق يمكن حساب مدى لمعامل الوضع النسبي لأسعار الدول المنافسة للدولة في تصدير السلعة بالنسبة إلى سعر تلك الدولة.

ثالثاً : حساب النسبة بين إنتاج الدولة من السلعة والإنتاج العالمي منها، ثم يتم حساب مدى أيضاً لهذه النسبة بنفس الأسلوب المتبع في الحساب في المؤشر الأول.

رابعاً : حساب معدل اختراق السوق:

وهو عبارة عن النسبة بين واردات أهم الدول المستوردة للسلعة المعنية والاستهلاك الظاهري للسلعة. ويتم حساب الاستهلاك الظاهري على أساس مجموع الإنتاج والواردات من السلعة مطروحاً منها إجمالي الصادرات. ثم يتم حساب مدى معدل اختراق السوق بنفس الأسلوب الوارد في حساب المؤشر الأول.

خامساً : حساب نسبة صادرات الدولة إلى الدول ذات أعلى معدلات استيعاب سوقية :

ويحسب من خلال حساب النسبة المئوية لصادرات الدولة من السلعة المعنية إلى أعلى خمس دول مستوردة من حيث معدلات الاختراق السوقي لها بالنسبة لصادراتها الكلية من السلعة، ثم حساب مدى هذا المؤشر بنفس الأسلوب الوارد في حساب المؤشر الأول.

ولاستخراج المؤشر النهائي المركب للتنافسية يمكن حساب الوسط الهندسي لقيم المدى المحسوب لكل مؤشر بالنسبة لكل سلعة.

وتستند نظرية الميزة النسبية إلى مدى ندرة عناصر الإنتاج في الدولة. و تتحدد الميزة النسبية للدولة بناءً على التوفر النسبي لمدخلات الإنتاج فيها مقارنة بباقي الدول. وأهم مؤشرات قياس التنافسية هي:

1- حساب مقياس الميزة النسبية الظاهرة: Revealed Comparative Advantage (RCA)
2- حساب النسبة بين متوسط أسعار أهم الدول المنافسة للدولة في تصدير السلعة المعينة
3- حساب النسبة بين إنتاج الدولة من السلعة المعينة والإنتاج العالمي منها.
4- حساب معدل اختراق السوق Market Penetration Ratio (MPR)
5- حساب نسبة صادرات الدولة إلى الدول ذات أعلى معدلات استيعاب سوقية و أهم مؤشرات قياس الحماية والميزة النسبية هي:

1- تقدير معاملات ومعدلات الحماية الإسمية والفعالة.

غالباً ما يتم استخدام معاملات ومعدلات الحماية الإسمية والفعالة في القطاع الزراعي للتعرّف على سياسة التسعير المحلي للمحاصيل الزراعية، وبالتالي إمكانية مقارنة الأسعار المزرعية بالأسعار العالمية ممثلة في أسعار الحدود وهي أقرب ما تكون من السعر عند باب المزرعة سواء كانت تلك المحاصيل تصديرية أو استيرادية. ومن خلال تقدير هذه المعاملات يمكن تحديد اتجاهات السياسة التي تتبعها الدولة في كل محصول، سواء كانت سياسة حمائية، أو سياسة فرض ضرائب مباشرة تتمثل في الضريبة على الأراضي الزراعية، أو ضرائب غير مباشرة، مثلما كان سائداً في الماضي قبل سياسة التحرر الاقتصادي.

2- تكلفة الموارد المحلية (D.R.C.).
3- صافي العائد الاقتصادي (N.E.B.).
4- القيمة المضافة للهكتار.
5- الأربحية الفدانية والاقتصادية.
6- أربحية الجنيه بالأسعار المحلية طبقاً للأربحية الفدانية المالية للمزارع.
7- أربحية الجنيه بالأسعار العالمية طبقاً للأربحية الفدانية الاقتصادية للدولة.
8- أربحية الجنيه بالأسعار المحلية طبقاً لصافي العائد الفداني للمزارع.
9- أربحية الجنيه بالأسعار العالمية طبقاً لصافي العائد الاقتصادي للدولة.

ويستخدم مقياس الميزة النسبية الظاهرة لقياس الصورة التقريبية للآفاق التصديرية للدولة معبراً عنه بحصة الدولة من إجمالي صادرات العالم من سلعة معينة أو مجموعة من السلع منسوباً إلى إجمالي صادرات الدولة من إجمالي صادراتها. وتكون الدولة متمتعة بميزة نسبية ظاهرة إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من الواحد الصحيح في حين لا تتمتع الدولة بهذه الميزة إذا قل المؤشر عن الواحد الصحيح.

وفيما يلي استعراضاً للمزايا النسبية والتنافسية لبعض الدول العربية في إنتاج وتجارة السلع والمنتجات الزراعية:

يوضح جدول (2-1) الميزة النسبية الظاهرة للأردن من بعض السلع الزراعية مقارنةً بالدول العربية الأخرى. ومن استعراض البيانات يتضح أن هناك ميزة نسبية ظاهرة لبعض الدول في إنتاج بعض المحاصيل بينما لا تتمتع بميزة ظاهرة في إنتاج محاصيل أخرى. ومن استعراض النتائج يتضح أن للأردن ميزة نسبية ظاهرة في إنتاج كل من البطاطا والفول الجاف والطاطم والفاصوليا الخضراء والبطيخ والشمام والخيار والليمون والعسل والتبغ والدواجن والألبان ومنتجاتها.

وتجدر الإشارة إلى انه يعاب على هذا المقياس عدم الأخذ بالمستوردات في الاعتبار مما يعطي ميزة نسبية لبعض الدول في محاصيل لا تنتجها محلياً وإنما تقوم بالمتاجرة بها كما هو الحال بالنسبة للإمارات العربية وبعض دول الخليج العربي التي تبين أن لها ميزة في إنتاج الشعير والذرة الشامية والأرز والسكر والتي من المعروف أنها لا يمكن أن تنتج في هذه الدول. إلا أنه بالنسبة للأردن يبقى هذا المعيار معقولاً.

وفي السودان فإن معظم مستويات الإنتاجية المحققة حالياً للسلع الزراعية المنتجة أدنى بكثير من مستويات الإنتاجية العالمية بالرغم من أن السودان أقرب إلى الدول ذات الميزان الصافي من الصادرات من معظم السلع الزراعية ما عدا القمح والألبان وبعض الزيوت النباتية فإنه لا يتمتع بمزايا تنافسيه مستقرة في سلع الصادر التي تنتج في نظمه الزراعية المختلفة (قطاع تقليدي). وذلك لإنتاجيته المتدنية بشكل يقل كثيراً عن المتوسطات العالمية.

جدول (2-1): الميزة النسبية الظاهرة لإنتاج بعض المحاصيل الزراعية في الأردن مقارنة ببعض الدول العربية.

الدولة	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق	عمان	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	اليمن
القمح	0.0	2.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	36.6	0.0	0.0	10.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الشعير	0.0	271	0.0	3.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1387	0.0	0.0	0.0	3.7	0.0	0.0
الذرة الشامية	0.0	64.4	0.0	0.0	0.0	6.3	0.0	0.0	0.0	0.0	198	0.0	1.6	0.0	55.0	0.0	759
الذرة الرفيعة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	26.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الأرز	0.0	5.5	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	8.6	0.0	0.0
البطاطا	0.1	0.0	0.0	0.1	0.0	0.6	0.0	1.8	0.0	0.0	0.0	0.0	1.7	0.1	7.8	2.8	0.0
السكر الخام	0.0	23.3	0.0	0.1	0.0	0.7	7.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1
الدواجن	1.9	182.0	1.0	10.1	0.0	139.4	0.0	0.0	0.0	0.0	11.6	4.6	18.4	0.0	7.4	0.8	0.0
الألبان ومنتجاتها	0.2	7.5	0.5	0.0	0.3	1.0	0.0	0.4	0.0	0.0	1.9	0.3	0.3	0.0	2.4	2.5	0.1
الأسماك	0.0	0.2	0.1	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	1.3	0.0	0.0	0.0	0.0	5.0	0.4
الأسماك المجمدة	0.0	0.1	0.3	0.1	0.0	0.1	0.0	0.0	0.1	0.0	1.5	0.0	0.0	0.0	0.0	6.8	0.5
العسل الطبيعي	79.5	874	0.0	0.0	0.0	5245	0.0	79.5	0.0	0.0	0.0	79.5	477	0.0	477	0.0	397
التبغ	14.0	0.0	0.0	20.7	0.0	1.5	0.0	171	0.0	0.0	55.4	0.0	479	0.0	0.0	0.0	1.5
البصل	0.3	10.0	0.2	0.0	0.0	0.8	0.0	0.8	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	23.8	0.2	4.8
الفاصوليا الخضراء	68.2	0.0	0.0	0.1	0.0	1.8	0.0	16.1	0.0	0.0	13.7	0.0	0.8	0.0	28.5	108	0.0
البطيخ والشمام	23.3	2.6	0.0	0.2	0.0	9.0	0.0	29.8	0.0	0.0	1.4	0.1	2.4	0.0	8.8	19.1	0.0
الخيار والقثاء	146.8	0.3	0.0	0.0	0.0	20.8	0.0	18.6	0.0	0.0	5.7	0.0	0.1	0.0	0.9	11.7	0.0
البرتقال واليوسفي	0.1	0.0	0.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.6	0.0	1.6	4.9	0.0
الليمون	49.0	0.7	17.1	0.0	0.0	1.1	2.3	3.0	0.0	0.0	14.4	0.2	43.7	0.0	104	2.5	0.0
الموز	0.0	72.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	11.8	0.0	1.3	4.2	1.8	0.0	0.0	0.0	130
العدس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	174	0.0	0.0	0.2	0.1	0.8	0.0	1.8	4.4	0.0
الحمص	0.0	0.0	0.0	4.3	0.0	0.6	0.0	240	0.0	0.0	0.0	0.8	0.8	0.0	0.0	91.8	0.0
الفول الجاف	0.5	0.0	0.0	5.5	0.0	0.5	0.0	256	0.0	0.0	0.0	0.0	23.5	0.0	136	2.2	0.0
الفول المقشور	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	97.8	47.7	0.0	0.0	9.5	7.2	110	0.0	1054	9.5	0.0
السمسم	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	44.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	0.0	0.0
زيت الزيتون	0.2	0.0	0.0	40.9	0.0	0.1	0.0	0.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.4	0.0	0.0	0.8	0.0
الطماطم الطازجة	3.9	0.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	3.1	0.0	0.0	0.1	0.0	0.3	0.0	0.1	4.9	0.1

ويتم إنتاج معظم المنتجات الزراعية التي تستهلك محلياً في السودان في المناطق التقليدية القاحلة وشبه القاحلة التي تشهد دورات جفاف متعاقبة وتعاني من اختلال في استخدامات الموارد الطبيعية وتدهورها. ومعظم المنتجات الرئيسية كالقطن والزيوت النباتية تحتاج إلى المزيد من الجهد لرفع إنتاجيتها وتحسين الظروف الحالية التي تنتج فيها بإنتاجية متدنية تفقدها قدرتها التنافسية حتى تستطيع مواجهة الأوضاع العالمية والإقليمية. ولتحسين الأوضاع التنافسية لتلك المنتجات لا بد من تبنى سياسات زراعية تؤدى إلى تكثيف وتدعيم المعرفة وتحسين الأساليب التكنولوجية في مجالات الإنتاج الزراعي والغذائي في إطار سياسات زراعية مبرمجة تستهدف زيادة مرونة العرض من الحاصلات الزراعية والحيوانية ذات الميزة النسبية والقدرة التنافسية في الأسواق العالمية وأيضاً لتدعيم التنمية المستدامة والأمن الغذائي.

وفي ضوء سياسة التحرر الاقتصادي فقد تم توجيه البحوث الزراعية لتلبية احتياجات القطاع الخاص والنمو المطرد في أنشطة التصدير وذلك من خلال الاهتمام بالمجالات الآتية :

- استنباط وإنتاج أصناف عالية والإنتاج الجودة ومقاومة للأمراض والحشرات وذات مواصفات جيدة بالنسبة لمعاملات ما بعد الحصاد.
- الأصناف التصديرية من الحاصلات الزراعية حتى يمكن زراعتها في كل الظروف البيئية في كافة النظم الزراعية المروية والمطرية.
- مراقبة تكاليف وربحية الأصناف التصديرية تحت مختلف الظروف.

وبالنسبة لسوريا تتيح بيانات جدول (2-2) مقارنة الميزة النسبية الظاهرية لأهم السلع الزراعية المصدرة بين عامي 1993 و 2002 ومنها يتضح تحسن صادرات العديد من المنتجات مثل الأغنام والطماطم والفواكه والقمح، بينما تراجعت صادرات الألياف والقطن والخضر الطازجة والبطاطا والحمص. ويظهر الرقم القياسي للميزة النسبية الظاهرية لعام 2001 مؤشراً إضافياً حول الأداء التجاري لهذه المنتجات. كما يظهر التحسن الملحوظ على صادرات الأغنام في عام 2002 إمكانيات كبيرة بالرغم من الأداء الاستثنائي لعام 2002 نتيجة لتحرير الصادرات مما غير السمات الهيكلية للسوق، وهو أمر لا يمكن تكراره بسهولة في السنوات التالية. وعلى النقيض من ذلك فإن جميع السلع المتبقية باستثناء الجبن الأبيض والقمح فجميعها أظهرت ميزة نسبية ظاهرية أعلى في عام 2001 عما هو الحال في 2002.

ويبين الجدول (2-3) بعض التغيرات الهامة بين عامي 1993 و 2002 في القيمة النسبية للوحدة لبعض الصادرات الزراعية السورية الهامة. وقد انتقلت القيمة النسبية للوحدة للحمص وزيت الزيتون من أقل من 1 إلى أعلى من 1 (وبشكل كبير بالنسبة للحمص)، بينما تغيرت القيمة النسبية

لوحدة الخضار الطازجة من أعلى من 1 إلى أدنى من1، بينما بقيت الحمضيات والجبن الأبيض والقطن أدنى من 1.

جدول (2-2) قيمة الميزة النسبية للصادرات الزراعية السورية خلال عامي1993- 2002 (مليون دولار وطن متري)

السلع	1993			2001			2002		
	القيمة		RUV	القيمة		RUV	القيمة		RUV
	سوريا	العالم		سوريا	العالم		سوريا	العالم	
القطن	174	5.882	14.7	157.0	6.253	7.6	186.5	5931.7	13.0
الأغنام	83	1.122	36.600	50.0	662.0	22.7	319.8	10.73.4	123.6
الطماطم	25	2.170	5.700	320.0	3.115	30.7	54.2	3362.4	6.7
الخضار الطازجة	27	754	17.900	14.0	972	4.2	2.0	1213.7	0.7
فواكه مختارة	23	4.154	2.800	157.0	5.3	9.0	46.2	5748.0	3.3
الحمضيات	0	14	1.300	1.0	91.0	4.9	10.6	3793.3	1.2
القمح	2	15.084	0.100	40.0	14.6	0.8	115.7	15463.6	3.1
العنب	7	1.663	2.200	60.0	2.5	7.1	18.4	2696.0	2.8
العدس	3	268	5.600	42.0	462.0	27.7	6.2	359.2	7.2
البطاطا	20	1.287	7.500	42.0	1.5	8.6	4.8	1613.0	1.2
الجبن (من حليب البقر)	1	8.656	0.100	5.0	9.9	0.2	6.9	10236.3	0.3
زغب بذور القطن	5	56.2	40.700	29.0	119.0	73.6	10.2	72.1	58.9
الحمص	14	186	38.100	25.0	462.0	16.0	0.3	328.3	0.4
زيت الزيتون	0	1.497	0.000	48.0	2.099	6.9	10.1	2318.2	1.8
قيمة إجمالي الصادرات السورية	682			1.369			1.063		
قيمة إجمالي الصادرات العالمية	339.317			412.176			441.143		

جدول (2-3): قيمة الوحدة النسبية للصادرات الزراعية السورية خلال عامي1993- 2002
(مليون دولار وطن متري)

السلع	1993				2002				RUV	
	القيمة		الكمية		القيمة		الكمية			
	سوريا	العالم	سوريا	العالم	سوريا	العالم	سوريا	العالم	1993	2002
القطن المحلوج	174.2	5.881.6	158.9	5.155.985	186.5	5931.7	240.9	5.923.767	0.96	0.77
الأغنام الحية	82.6	1.121.7	1.045.044	21.643.152	319.8	10773.4	2.720.175	18.442.596	1.52	2.02
الطماطم	24.7	2.169.5	64.255	2.951.351	54.2	3362.4	198434.0	4.239.198	0.52	0.34
خضار طازجة غير مذكورة في مكان أخر	27.2	753.5	38.062	1.342.236	2.0	1213.7	6.045	2.292.205	1.27	0.61
فواكه مختارة	23.3	4.154.1	33.118	7.178.936	46.2	5748.0	61.246	9.392.648	1.22	1.23
الحمضيات	0.0	13.9	88	23.845	10.6	3793.3	26.712	6.414.509	0.68	0.67
القمح	1.7	15.083.5	6.639	107.523.353	115.7	15463.6	825.717	121.370.409	1.83	1.45
العنب	7.4	1.662.6	11.716	1.952.486	18.4	2696.0	25.317	2.710.375	0.75	0.73
العدس	3.0	268.2	7.604	693.408	6.2	359.2	10.647	1.0.16.900	1.02	1.65
البطاطا	19.5	1.286.6	67.365	7.595.671	4.8	1613.0	14.697	7.994.960	1.71	1.62
الجبن (من حليب البقر)	1.2	8.655.9	684	2.272.009	6.9	10236.3	2.516	3.229.395	0.48	0.87
زغب بذور القطن	4.6	56.2	22	166.364	10.2	72.1	42.728	185.9030	0.62	0.62
الحمص	14.2	185.9	52.509	541.589	0.3	328.3	361	735.8110	0.79	2.02
زيت الزيتون	0.1	1.497.1	85	619.043	10.1	2318.2	4.379	1.035.045	0.68	1.03

RUV = (EIS/QIS)/(EIW/QIW)

EIS = I قيمة صادرات سورية من السلعة

EiW = I قيمة صادرات العالم من السلعة

Qis = I كمية صادرات سورية من السلعة

المصدر: تم احتسابها من بيانات "الفاوستات".

وبالنسبة لسلطنة عمان فإنها تقع في أقصى جنوب شرق شبه الجزيرة العربية وتطل على ثلاثة بحار هي الخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب ويقع مضيق هرمز ضمن الأراضي العمانية وهذا الموقع أكسب السلطنة ميزة نسبية من ناحية سهولة انسياب السلع بينها وبين الدول العربية والدول الآسيوية والأفريقية الأخرى. وزراعياً فإن طقس السلطنة المعتدل شتاءً وفر إمكانية إنتاج العديد من المنتجات الزراعية وبخاصة حاصلات الخضر التي يقل إنتاجها في العديد من الدول

العربية في الشتاء مما يوفر فرصة ملائمة وميزة نسبية للسلطنة لتصدير مثل هذه المنتجات في فصل الشتاء إلى عدد من الدول العربية، كما أن الجو الحار صيفاً وفر ميزةً نسبيةً في إنتاج السلطنة من التمور التي يلائمها الطقس الحار.

وفي فلسطين وبالرغم من ظروف الاحتلال فإن بعض المنتجات الزراعية الفلسطينية لازالت تتمتع بالمزايا النسبية والتنافسية وبخاصة الشق النباتي. وهذا ما يمكن من استمرار عملية التصدير ونموه إلى الأسواق العالمية. وقد جرى عمل الدراسات اللازمة حول الحسابات المزرعية ومدخلات ومخرجات النشاط الزراعي في فلسطين. ويتم قياس الميزة النسبية بمعيار تكلفة المورد المحلي (D.R.C) كما استخدمت مصفوفة تحليل السياسات لقياس القدرة التنافسية للإنتاج الفلسطيني. ويبين جدول (2-4) الميزة النسبية (معيار تكلفة الموارد D.R.C) وكفاءة استخدام المياه والعائد لكل ساعة عمل.

جدول (2-4): الميزة النسبية وكفاءة استخدام المياة والعائد لكل ساعة عمل في إنتاج بعض المنتجات الز راعية في فلسطين.

المحصول	تكلفة الإنتاج $/كجم	معامل المورد المحلي D.R.C	العائد $/م3 مياه	العائد لكل ساعة عمل ($)
طماطم "شيري"	0.409	0.57	2.76	3.126
توت أرضي	0.772	0.86	1.36	1.35
خيار دفيئات	0.131	0.58	2.55	5.08
خيار دفيئات	0.131	0.403	3.01	5.97
طماطم	0.135	0.47	3.87	5.10
باذنجان دفيئات	0.205	0.66	1.95	3.75
كوسا تحت الانفاق	0.151	0.52	2.55	4.89
فاصوليا تحت	0.480	0.59	0.97	2.25
فلفل حار دفيئات	0.416	0.61	2.00	4
بصل جاف	0.204	0.57	3.75	12.04
بطاطا ربيعي	0.209	0.51	1.43	4.16
بطاطا خريفي	0.154	0.51	0.71	2.09
زهور قطف	0.065	0.7	1.609	1.126

وتتمتع بعض المنتجات الزراعية الفلسطينية بقدرة تنافسية مرتفعة في الأسواق الأوروبية وخاصة في ظل تمتع هذه المنتجات بالإعفاء من الرسوم الجمركية، وكذلك بدء تسويق هذه المنتجات في وقت مبكر مقارنةً بالدول المنافسة وبخاصة محصول التوت الأرضي والطماطم الشيري وزهور القطف وبعض أنواع الخضر الأخرى. يضاف إلى ذلك جودة الإنتاج وارتفاع مواصفاته القياسية ومتابعة ومراقبة عملية التجهيز. إلا أن الميزة النسبية والتنافسية هذه لا تتمتع بها الحمضيات الفلسطينية في الأسواق الأوربية نظراً لارتفاع تكلفة الإنتاج والتجهيز والنقل مقارنةً بالإنتاج الأوروبي وأمريكا اللاتينية والمغرب ومصر هذا بالإضافة إلى انخفاض معدل إنتاج وحدة المساحة في فلسطين عنها في الدول المنافسة.

وبالنسبة لمصر، فأنه تم حساب كل من المؤشر الأول والثالث، وحساب الوسط الهندسي لمدى كل منهما كمقياس للتعبير عن تنافسية كل سلعة أو مجموعة سلعية على حدها والتي تعكسها البيانات الواردة بجدول (2-5). ومن الجدول يتضح أن الحبوب تأتى في مقدمة المجموعات السلعية ذات أعلى تنافسية يليها الخضر ثم القطن وأخيراً الفواكة، حيث بلغ مؤشر التنافسية المركب لكل منها نحو 2.53، 2.52، 0.4، 0.8 على الترتيب.

جدول (2-5) الميزة النسبية والتنافسية لأهم سلع التصدير المصرية عالمياً خلال 2000 -2004

السلعة	مدى المؤشر الأول	مدى المؤشر الثالث	مؤشر التنافسية المركب
حبوب	0.49	0.58	0.53
قطن	0.38	0.45	0.41
الخضر	0.52	0.52	0.52
فواكه	0.30	0.02	0.08

المصدر : جمعت وحسبت من البيانات المنشورة عن التجارة الخارجية لمصر – وزارة التجارة الخارجية والصناعة ومنظمة الفاو – أعداد متفرقة.

ولتحليل المزايا النسبية للمنتجات الزراعية المغربية مع باقي دول العالم، تم تحليل الرقم الاستدلالي للميزة النسبية للمنتجات الزراعية كمجموعات سلعية داخل الفصول للنظام المنسق مع باقي الدول العربية. وبينت نتائج هذا التحليل أن المجموعات الزراعية ذات الرقم الاستدلالي للميزة النسبية عالي جداً بالنسبة لمنتجات الحليب والبيض والعسل، والخضر الطازجة، ومنتجات المطاحن، والسكر.

الباب الثالث

الباب الثالث : التجارة العربية البينية

3-1 تطور التجارة العربية البينية:

شهدت التجارة العربية البينية تطوراً واضحاً خلال الفترة 2000 -2004 وذلك في إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، وسيترتب عن ذلك زيادة حجم الإنتاج في الدول العربية، و يساعد ذلك بطبيعة على استخدام الموارد الزراعية بكفاءة عالية، ويعمل على تهيئة المناخ المناسب لجذب مزيد من الاستثمارات المشتركة بين الدول العربية.

فبالنسبة للأردن يوضح الجدول (3-1) كمية وقيمة الصادرات الأردنية إلى الدول العربية خلال الفترة 2000-2003. وقد ارتفعت قيمة الصادرات الأردنية من المنتجات الزراعية إلى الدول العربية بمعدل 26 مليون دينار سنوياً خلال الفترة 2000-2003 وبلغ المعدل السنوي حوالي 205 مليون دينار شكلت ما نسبته 94% من إجمالي الصادرات الزراعية. وقد انحصرت معظم الزيادة في صادرات الأردن إلى ثلاث دول هي العراق بمعدل 12 مليون سنويا تلتها سورياً بمعدل 7.5 مليون سنويا ثم الإمارات العربية بمعدل 5 مليون دينار.

أما كمية الصادرات فقد ازدادت بمعدل 4 ألف طن سنوياً خلال تلك الفترة. وبلغ معدلها 586 ألف طن شكلت 97% من إجمالي الكميات المصدرة. وقد انحصرت الزيادة في كمية الصادرات إلى ثلاث دول هي سوريا بمعدل نمو 26.6 ألف طن، ومصر بمعدل 4.9 ألف طن والإمارات العربية المتحدة بمعدل 4.6 ألف طن. ويلاحظ من الجدول الزيادة في قيمة الصادرات إلى بعض الدول رغم تراجع الكميات المصدرة والذي يعزى إلى التغير في هيكل الصادرات مع هذه الدول. وتعتبر العراق والإمارات العربية والكويت والبحرين وقطر ولبنان وسوريا وعمان والسعودية أهم الأسواق التصديرية بالنسبة للمنتجات الزراعية الأردنية.

أما الواردات من المنتجات الزراعية والموضحة في جدول (3-2) فتشير البيانات إلى ازدياد قيمتها بمعدل 33 مليون دينار خلال تلك الفترة. وبلغ معدل الواردات حوالي 127 مليون دينار. وقد تركزت الزيادة في قيمة الواردات في كل من سوريا 20 مليون دينار، ومصر 5.6 مليون دينار، والمغرب 2.2 مليون دينار، ثم العراق والسعودية والإمارات العربية بمعدل 2 مليون دينار لكل منها. وتعتبر كل من سوريا ومصر ولبنان والسعودية والعراق والإمارات والسودان من الدول الرئيسية الموردة للمنتجات الزراعية إلى الأردن.

وعلى صعيد التغير في كمية الواردات يلاحظ من الجدول ازدياد الواردات من المنتجات الزراعية من الدول العربية حيث نمت بمعدل 193 ألف طن سنوياً. وبلغ المعدل العام حوالي 504 ألف طن. وقد تركزت الزيادة في الواردات من خمس دول هي سورياً 148 ألف طن سنوياً والعراق

32 ألف طن ومصر 14 ألف طن ولبنان 8 ألف طن والإمارات 4.5 ألف طن. ويلاحظ من الجدول تراجع كمية الواردات من خمس دول عربية بمعدلات متفاوتة رغم الزيادة أو الثبات النسبي في قيمة الواردات من هذه الدول مما يشير إلى التغيرات في هيكل الصادرات والتي قد تعزى إلى تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

جدول (3-1): الصادرات الأردنية من المنتجات الزراعية في الدول العربية خلال الفترة 2000-2003

القيمة (مليون دينار) الكمية (ألف طن)

البلد/ السنة	قيمة الصادرات						كمية الصادرات						التغير السنوي	
	2000	2001	2002	2003	المعدل	السنة	2000	2001	2002	2003	المعدل	النسبة	القيمة	الكمية
العراق	58	73	100	88	80	37.3	141	151	171	97	1.40	23.7	11.7	-11.3
الإمارات	21	32	32	36	30	14.1	121	137	138	136	133	22.5	4.6	4.6
الكويت	16	21	21	17	19	8.8	93	91	84	61	82	13.9	0.1	-10.4
البحرين	8	11	11	10	10	4.7	43	45	44	38	43	7.2	0.6	-1.4
قطر	11	12	11	13	12	5.5	46	44	42	36	42	7.1	0.5	-3.2
لبنان	10	11	13	12	12	5.4	50	42	38	36	41	7.0	0.7	-4.7
سوريا	0	7	16	22	12	5.4	0	26	56	79	40	6.8	7.5	26.6
عمان	5	6	7	8	6	3.0	29	28	30	27	29	4.8	0.9	-0.5
السعودية	21	8	13	14	14	6.6	18	12	11	12	13	2.3	-1.8	-1.9
مصر	0	0	0	2	1	0.4	0	0	0	16	4	0.7	0.6	4.9
فلسطين	2	1	1	4	1	0.9	4	3	2	7	4	0.5	0.5	0.8
ليبيا	1	1	2	3	1	0.9	2	2	3	6	3	0.4	0.5	1.3
اليمن	1	0	1	0	0	0.3	3	2	3	2	3	0.1	-0.1	-0.2
السودان	1	5	1	0	1	0.1	1	7	1	1	3	0.1	-0.7	-0.8
الجزائر	1	1	1	1	1	0.3	1	1	1	2	2	0.0	0.1	0.1
الصومال	0	0	1	0	0	0.0	1	0	3	1	1	0.0	0.1	0.3
جيبوتي	1	1	1	2	1	0.1	0	1	1	1	1	0.0	0.4	0.3
تونس	1	0	1	0	1	0.0	2	0	1	0	1	0.0	-0.2	-0.5
المغرب	1	0	0	0	0	0.2	1	1	1	1	1	0.0	-0.1	-0.1
دول غير عربية	10	8	7	11	9	4.3	6	4	5	7	5	0.9	0.3	0.3
المجموع	169	202	240	244	214	100	564	599	635	567	591	73.3	26.2	4.5

جدول(3-2): الواردات من جميع المنتجات الزراعية إلى الدول العربية خلال الفترة 2000-2003

القيمة – مليون دينار الكمية – ألف طن التغير في القيمة مليون دينار سنويا التغير في الكمية ألف طن سنوياً

	قيمة الواردات							كمية الواردات							التغير السنوي في	
البلد /السنة	2000	2001	2002	2003	المعدل	النسبة	2000	2001	2002	2003	المعدل	النسبة	القيمة	الكمية
سوريا	9	15	31	70	31	4.7	29	33	80	506	162	6.1	19.8	148.0
العراق	0	16	21	5	11	1.6	0	220	297	81	149	5.7	2.0	31.9
مصر	14	17	21	31	21	3.1	28	45	47	75	49	1.8	5.6	14.1
لبنان	14	14	14	17	15	2.2	35	39	43	60	44	1.7	1.1	8.0
السعودية	15	9	10	21	14	2.1	74	8	10	44	34	1.3	2.0	-8.8
الإمارات العربية	5	8	11	11	9	1.3	16	27	45	24	28	1.1	2.0	4.5
السودان	11	10	8	6	9	1.3	16	14	14	7	13	0.5	-1.6	-2.8
المغرب	3	8	8	10	7	1.1	2	7	6	8	6	0.2	2.2	1.8
فلسطين	6	5	4	4	5	0.7	20	12	10	7	12	0.5	-1.0	-3.8
الكويت	1	2	2	4	2	0.3	1	2	2	1	1	0.1	0.9	-0.2
عمان	2	3	2	1	2	0.3	2	4	3	2	3	0.1	-0.2	0.0
اليمن	1	1	1	2	1	0.2	1	1	2	2	1	0.0	0.1	0.3
تونس	0	0	0	0	0	0.0	0	0	0	0	0	0.0	0.1	0.1
الصومال	0	1	0	0	0	0.0	0	1	0	0	0	0.0	-0.1	-0.1
البحرين	0	0	0	0	0	0.0	0	0	0	0	0	0.0	0.0	0.0
الجزائر	0	0	0	0	0	0.0	0	0	0	0	0	0.0	0.0	0.0
ليبيا	0	0	0	0	0	0.0	0	0	0	0	0	0.0	0.0	0.0
دول غير عربية	542	508	516	598	541	81.0	2328	2097	1954	2177	2139	80.9	17.8	-59.6
المجموع	624	616	650	782	668	100.0	2551	2512	2512	2995	2643	100.0	50.8	133.2

المصدر : بيانات التجارة الخارجية – دائرة الإحصاءات العامة، الأردن.

وفي الجزائر تشير الإحصاءات إلى أن حصة المبادلات التجارية للمنتجات الزراعية والغذائية مع الدول العربية ضعيفة تقدّر بحوالي1.5% من إجمالي قيمة التجارة الخارجية لهذه المواد.

فبالنسبة للواردات من الدول العربية فإنها بلغت في المتوسط خلال الفترة (1999-2003) حوالي 72.04 مليون دولار أمريكي وهو ما يمثل نسبة 3% من إجمالي الواردات الزراعية والغذائية. وتتمثل أساساً في استيراد الحبوب والبقول الجافة والدهون والسكر والقطن وبعض المعلبات، من سوريا ومصر وتونس. وتشكل حصة دول إتحاد المغرب العربي من واردات السلع الزراعية والغذائية من العالم العربي نسبة 17%.

أما الصادرات إلى البلدان العربية من المنتجات الزراعية والغذائية فتبلغ قيمتها المتوسطة خلال نفس الفترة (1999 – 2003) حوالي 16 مليون دولار أمريكي أي 14% من قيمة الصادرات الإجمالية من هذه المواد.

و تتمثل الصادرات بصفة رئيسة في الفواكه (أساساً التمور) وبعض المواد الغذائية المصنعة (المعلبات والعجائن والألبان) ومنتجات الصيد البحري.

وتشكل حصة دول إتحاد المغرب العربي من الصادرات الغذائية إلى العالم العربي نسبة 15%.

فيما يتعلق بالميزان التجاري الجزائري للمنتجات الزراعية والغذائية مع الدول العربية خلال الفترة المعنية (1999–2003) فإن نسبة تغطية الصادرات بالواردات تقدر بنحو 23%، أي أن الميزان التجاري هذا يسجل عجزاً يقدر بنحو: 77%.

وفي السودان بلغ حجم صادرات السودان مع الدول العربية للعام 2004 نحو 1480.91 مليون دولار أي بنسبة زيادة قدرها 18.5% مقارنةً بالعام 2003 حيث كان حجم التجارة 1207.23 مليون دولار، جدول (3–3).

تحتل السعودية المرتبة الأولى بنسبة 42% تليها الإمارات ثم مصر بنسبة 22%و21% على التوالي. وبالمقارنة بعام 2003 فقد انخفض حجم التجارة البينية مع السعودية من 57% إلى 42%بينما زادت النسبة لكل من الإمارات ومصر فارتفعت من 9%إلى 21% لمصر ومن 17% إلى 22% للإمارات العربية المتحدة.

وفي سوريا بلغ حجم الصادرات السورية إلى الدول العربية مبلغ 18765 مليون ليرة سورية يعادل نحو 58.3% من صادرات عام 2000 ازداد إلى 21247 مليون ليرة سورية يعادل نحو 60.9 % من صادرات عام 2001، ثم ازداد أيضاً إلى 40521 مليون ليرة سورية وحصة نسبتها 69.7 % لعام 2003 وانخفض إلى 32641 مليون ليرة سورية وحصة مقدارها نسبة 69 % لعام 2003 ويمكن أن يعزى ذلك إلى تسريع تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وارتفاع صادرات الأغنام إلى دول الخليج وزيادة الصادرات أيضاً للسوق العراقية. وبلغ حجم واردات سورية من الدول العربية نحو 5965 مليون ليرة سورية وحصة نسبتها 13.1 % من واردات عام 2000 وانخفض المبلغ إلى 4974 مليون ليرة سورية بمعدل نمو سنوي سالب مقداره –16.6 % وحصة نسبتها 11.1 % لعام 2001. وارتفع المبلغ إلى 5304 مليون ليرة سورية وحصة نسبتها 10.2 % لعام 2002 ثم ارتفع حجم الواردات إلى 9064 مليون ليرة سورية بحصة مقدارها 16.1% من إجمالي الواردات من الدول العربية للعالم .2003 ويعزى ذلك إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

جدول (3-3): تطور حجم التجارة البينية للسودان مع الدول العربية خلال الفترة 2001-2004

القيمة (ألف دولار)

الدولة	2001	2002	2003	2004
السعودية	222077	701040	719663	635694
مصر	80555	110745	111278	317261
الإمارات	154102	235619	213405	329399
الأردن	32818	42535	32357	44634
ليبيا	765	1422	6092	3192
سوريا	35082	35645	23546	38316
لبنان	27222	25412	27604	34233
اليمن	35392	16664	7375	13778
البحرين	6601	23336	51734	36720
قطر	2060	1888	1951	1590
عمان	3226	4575	3669	4660
الكويت	6965	7639	3893	10892
تونس	4341	3272	4573	7840
المغرب	636	1570	81	1508
العراق	3575	127	61	0
الجزائر	.	1211489	1207232	1191
فلسطين	.	80765	80485	0

المصدر : بنك السودان

3-2 آفاق تنمية وتطوير التجارة الزراعية العربية البينية:

بدأت مسيرة العمل العربي المشترك منذ أكثر من نصف قرن إلا أنها ما زالت تعاني العديد من المشاكل والعقبات التي تحول دون تنمية وتطوير التبادل التجاري البيني بين الدول العربية. وبالرغم من أن منطقة التجارة العربية قد هدفت إلى إزالة العقبات ومعالجة أوجه القصور التي تواجه تنمية وتطوير التجارة البينية العربية إلا أن الكثير من المشاكل والمعوقات ما زالت تواجه التدفق الحر للسلع والخدمات بين الدول العربية. وبدون إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل فمن غير المتوقع زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية. وتتباين هذه المعوقات بدرجة كبيرة إلا أنها تشمل كافة الجوانب السياسية والاقتصادية. ويعتبر ارتباط بعض الدول العربية بدرجة كبيرة باتفاقيات وبروتوكولات تجارية بدول غير عربية، إضافة إلى النزعة القطرية لدى بعض الدول من أهم العوامل المحددة لتطوير التجارة الزراعية العربية البينية.

أما على الصعيد الاقتصادي فهناك تباين كبير في الانظمة الاقتصادية والتشريعية والإدارية والمؤسسية وضعف واضح في الأنشطة المصرفية والاتصالات والنقل. فبعض الدول تنتهج سياسات تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي مما ادى إلى تشابه الهياكل الإنتاجية وغياب مبدأ التخصص والميزة النسبية وغياب الاستخدام الأمثل للموارد. كما تعمد بعض الدول العربية إلى حماية إنتاجها بخاصة الأنشطة ذات التكاليف المرتفعة باستخدام الرسوم الجمركية تارة والقيود الإدارية تارة أخرى.

وعلى صعيد التجارة البينية هناك ضعف واضح في كمية ونوعية المنتجات الزراعية لغايات التصدير لا تؤهلها للمنافسة في الأسواق العالمية التي تشهد منافسة كبيرة منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية. كما أن تخلف الهياكل التسويقية لمعظم الدول العربية يعد أحد أسباب ضيق الطاقات التصديرية وعجز المنتجات الزراعية العربية عن المنافسة في الأسواق الخارجية. كما أن تخلف الهياكل الإدارية وغياب المؤسسية يؤدي إلى عزوف رجال الأعمال عن ممارسة التجارة الخارجية وتحويل بعض منتجاتهم التصديرية سواء كانت زراعية أو صناعية إلى خارج المنطقة العربية، بغض النظر عن حاجة الأسواق العربية لهذه السلع وقدرتها على استيعابها. وتلجأ بعض الدول إلى التشدد في منح تأشيرات الدخول لسائقي الشاحنات مما يؤثر على حركة انتقال السلع بين الدول المختلفة وارتفاع تكاليف الشحن. واخيراً فان غياب آلية تحويل عائدات التصدير بين الدول تعتبر من العوائق الرئيسية أمام تنمية التبادل التجاري بين مختلف الدول العربية. فبعض المستوردين في بعض الدول العربية يقوموا بإجراء التسويات المالية عن طريق بنوك أجنبية خارج تلك الدول مما يؤدي إلى تعذر حصول المصدر على قيمة صادراته بسهولة من البنوك الأجنبية حيث ان شهادة المنشأ العربية المصاحبة للسلع المصدرة تحرر باللغة العربية وما يتبع ذلك من إجراءات تأخذها بعض البنوك في ترجمة شهادة المنشأ العربية.

ومما لا شك فيه أن الظروف أصبحت تحتم الآن أكثر من أي وقت مضى الإسراع ببرامج التكامل الاقتصادي العربي، بخاصة وأن معظم الدول العربية تتباين فيما بينها في حجم ونوع مواردها الزراعية والمائية والبشرية وإمكاناتها الإنتاجية والتكنولوجية، بالإضافة إلى تمتع بعضها بمزايا نسبيه وتنافسية في إنتاج كثير من المنتجات والسلع الغذائية وهذا في حد ذاته يعكس كثيراً من الايجابيه في تنشيط التبادل التجاري العربي بوجه عام والزراعي بوجه خاص.

وللتغلب على التحديات التي تقف أمام تطوير وتنمية وتطوير التجارة الزراعية العربية البينية لابد من الإسراع بالتطبيق الفعلي لآليات التعاون والعمل الاقتصادي العربي المشترك وتطوير القطاعات الزراعية العربية من خلال كافة المداخل الممكنة والتي من بينها:

1- الإهتمام بدراسات الميزة النسبية والتخصص للحاصلات والمنتجات الزراعية، حتى يمكن لهذه الدول إعادة النظر في شكل توزيع مواردها الزراعية بما يسمح بالتخصص والذي يعتبر أساس التجارة.

2- دراسة الدول المشاركة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للموقف الناجم عن الدخول في المنطقة من حيث المكاسب والخسائر التي نتجت عن هذا التطبيق، على أن يتم إعادة توزيع هذه المكاسب والخسائر بشكل يسمح للجميع بالمشاركة العادلة فيها.

3- الإسراع في إدماج تجارة الخدمات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وحث الجهات المعنية في الدول العربية على تقديم البيانات والمعلومات حول الوضع الحالي لتحرير تجارة الخدمات والالتزامات الدولية والتسهيلات التي يقدمها كل بلد في الإطار العربي تمهيداً لوضع تصور متكامل لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية.

4- الاستعانة بالخبراء والمختصين والاقتصاديين في مجال تقييم وإدارة المناطق التجارية الحرة سواء من الخبراء العرب أو الذين يعملون في مؤسسات دولية وذلك لتقييم ودراسة ومتابعة أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتعرف على نقاط القوة والضعف في الأداء مع اقتراح الحلول والأساليب التي تساعد في نجاح هذه المنطقة.

5- الاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجيا، وتبادل نتائج البحوث الزراعية وبرامج التحدي التقني بين الدول العربية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. حيث إنه من أهم أسباب فشل استراتيجيات التنمية في بعض الدول العربية، عدم قدرتها على مواكبة التطورات الخاصة بالعلم والتكنولوجيا، وعدم قدرتها على تنمية القدرات القومية لإنتاج واستغلال المعرفة التكنولوجية والعلمية في نمو وتطوير الإنتاج الوطني بأبعاده الكمية والكيفية.

6- فتح أسواق البلدان العربية للصادرات العربية دون أية معوقات، كقيود جمركية أو غير جمركية، أو إدارية، أو تشريعية، بما يسهل عملية التبادل التجاري بينهما.

7- الاهتمام بتطوير المؤسسات العاملة في ميادين التسويق والترويج والتغليف وخدمات ما بعد البيع، بحيث يعول على هذه المؤسسات كثيراً في التعريف بالمنتج المحلي، واكتساب ثقة المستهلك فيه. وكذلك الارتفاع بجودة المنتج المحلي وتنوعه، حتى يستطيع منافسة مثيله العربي والأجنبي داخلياً وخارجياً.

8- تطوير قاعدة البيانات والمعلومات التجارية في البلدان العربية، وذلك بتقوية الوحدات المركزية والقطرية العاملة في مجال تجميع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات التجارية، وإجراء الدراسات التسويقية وتوفيرها لكل القطاعات المرتبطة بعمليات التبادل التجاري البيني.

9- التنسيق بين البلدان العربية في مجالات الإنتاج، والتخصص في إنتاج منتجات زراعية معينة في بلد أو عدة بلدان عربية يكون لها ميزة نسبية في إنتاجها، وتوجيه السياسات الزراعية في هذا الاتجاه، ومن خلال هذا التخصص وتقسيم العمل بين البلدان العربية يمكن تخفيض حدة التنافس في الأسواق العربية، وتصدير الفائض عن حاجة البلدان العربية للسوق العالمية.

10- تنسيق وتوحيد المواصفات والمقاييس للسلع المتبادلة بين الدول الأعضاء ووضع الحد الأدنى للمواصفات المقبولة (المواصفات، الجودة، الحفاظ على البيئة).

11- اعتماد نظام مرن في مجال المدفوعات يمكن من تحويل الأرصدة الدائنة في حساب المدفوعات التجارية العربية إلى مقابلها من العملات الأجنبية في حالة الضرورة.

12- رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الزراعية في البلدان العربية إذ تعتبر حرية حركة الإستثمارات العربية بين الدول العربية من العوامل الهامه التي تساهم في تطوير الزراعة العربية وبالتإلى رفع كفاءة الإنتاج والمنتجات الزراعية بما يساهم في دفع القطاع الزراعي العربي نحو التقدم والتطور. ولرفع الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الزراعية، لابد من دعم وتطوير البنيات التحتية وتطوير قطاع الخدمات الزراعية المساندة.

13- تأمين مدخلات الإنتاج للقطاع الزراعي العربي بالدول العربية وتبادلها فيما بينها بتكاليف أقل مما يترتب عنه زيادة القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي العربي وبالتالي زيادة القدرة التصديرية لهذا الإنتاج.

14- توجيه اهتمام أكبر للقطاعات الزراعية في توزيع الاتفاق الاستثماري العام وبصفة خاصة مايتعلق منه بتطوير البنية التحية الزراعية والبنية التحتية التسويقية وتطوير الجهاز المصرفي وتدعيم خطوط الائتمان لأغراض تمويل الصادرات والواردات، وتبسيط الممارسات المتعلقة بمراقبة الصرف.

15- تطوير وإعادة تأهيل البنية الاساسية وبخاصة في مجالات الاتصال والنقل.

16- تشجيع الاستثمارات الخاصة في مجال النقل والتأمين للأنشطة الزراعية وتوفير الحوافز اللازمة.

الباب الرابع

الباب الرابع: تطبيق برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

4-1 الموقف الراهن لتطبيق برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

بلغ عدد الدول العربية التي اكتملت عضويتها في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى بنهاية عام 2005 ثمانية عشر دولة. وقد قامت تلك الدول بتحديث التشريعات والقوانين لتتماشى مع متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما قامت بالعديد من الإجراءات التي تتسق مع اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فيما يتصل بالجوانب التي عالجتها الاتفاقية مثل التحرير التدريجي للرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل على السلع التجارية المتبادلة داخل المنطقة، وقواعد المنشأ، والعوائق غير الجمركية، والاستثناءات، و الرزنامة الزراعية.

4-1-1 التعرفة الجمركية:

قدمت الدول الأعضاء البيانات والمعلومات اللازمة فيما يتعلق بالرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وفق النماذج الموحدة إلى الأمانة العامة والتي تضمنت السياسات التجارية والاقتصادية ذات العلاقة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إضافة إلى السياسات الزراعية بما في ذلك سياسات دعم الإنتاج والصادرات ومختلف الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المطبقة على الواردات. كما قامت تلك الدول بإيداع هياكل التعرفة الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وعندما اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراره بتسريع التحرير التجاري بين البلدان العربية الأعضاء في المنطقة وحدد موعداً لذلك -(اليوم الأول من عام 2005). وفيما يتعلق بالقيود غير الجمركية عمل الدول العربية من خلال برنامج الإصلاحات الاقتصادية على إزالة التشوهات التي تؤثر على حرية المبادلات التجارية. وقامت بعض الدول العربية الأعضاء بحصر الرسوم ذات الأثر المماثل مثل ضريبة الدفاع ودمغة الجريح ورسوم تركيز سلعة السكر في السودان التي تم إلغاؤها وتشكيل لجنة لإعداد برنامج للإصلاح التعريفة الجمركية في إطار البرنامج الاقتصادي خلال الفترة 2003-2008 لإزالة كل التشوهات في التعريفة الجمركية بواسطة وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

وقد بلغت التخفيضات على الرسوم الجمركية نسبة 100% في الدول الأعضاء كما هو الحال في سوريا مع دول لبنان والأردن والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وبلغت نسبة التخفيضات مع بقية الدول العربية الأعضاء 60% باستثناء تونس 30% والمغرب 40%.

وفي سلطنة عمان تم التخفيض في نسب الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على واردات السلطنة من الدول العربية الأعضاء بالاتفاقية وذلك بنحو 20% اعتباراً من أول يناير 2004 ليصل إجمالي التخفيضات إلى 80%. ثم بنحو 20% من أول يناير 2005 حيث تم الإعفاء الكامل من الرسوم والضرائب. كما التزمت السلطنة بالبرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وواصلت الجهات المعنية بمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية وتوجيه تعليماتها للعاملين بالمنافذ الجمركية بالسلطنة لتطبيق الشريحة الأخيرة من التخفيضات في الرسوم والضرائب، وقد أودعت السلطنة التعليمات الخاصة بإزالة الشريحة الأخيرة من الرسوم لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وفي دولة قطر أصدرت الهيئة العامة للجمارك والموانئ التوجيهات إلى المنافذ الجمركية للبدأ في تخفيض الرسوم الجمركية على البضائع العربية الواردة للبلاد بواقع 10% سنوياً، على ألا تقل القيمة المضافة فيها عن 40% من القيمة النهائية، وأن تكون مصحوبة بشهادة منشأ عربية مصادق عليها من قبل الجهات الرسمية في الدولة العربية الوارد منها البضاعة، وتقوم غرفة تجارة وصناعة قطر بإصدار شهادة المنشأ العربية ويصادق على هذه الشهادة وزارة الاقتصاد والتجارة. كما أودعت الدولة هيكل تعرفتها الجمركية لدى الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتتولى بدورها تعميمها على الدول الأعضاء. ولا توجد قيود جمركية على الاستيراد أو ضرائب، كما أن جميع السلع الزراعية والحيوانية الواردة من الدول العربية معفية من الرسوم الجمركية.

وفي مصر تم تخفيض أو إزالة رسوم وضرائب التجارة الخارجية بعدم فرض رسوم حمائية على الواردات من البلاد العربية، إضافة إلى سرعة وسهولة السماح بفتح الاعتمادات المستندية أو خطابات الضمان للمصدرين أو المستوردين من جميع البنوك سواء المتخصصة أو المشتركة أو التجارية حسب اختيار العميل، وسرعة وسهولة استرداد قيمة خطابات الضمان المقدمة، وإلغاء العمل بحصول المستوردين على موافقات أو أذون استيرادية مسبقة، وقبول الأخذ بشهادات المنشأ المستوفاة للقواعد طبقاً لاتفاقية قواعد المنشأ العربية، وتسهيل عبور الشاحنات المحملة بالصادرات والواردات العربية عبر الأراضي المصرية عقب الانتهاء من وافتتاح الطريق الساحلي الدولي الذي يربط قارتي أفريقيا وآسيا.

وفي المغرب تم إبلاغ المنافذ الجمركية منذ يناير 1998 للعمل على التخفيض الجمركي بنسبة 10% سنوياً لمدة 10 سنوات ابتداءً من أول يناير 1998. ومن جهة أخرى وبعد اعتماد قوائم الاستثناء أصدرت إدارة الجمارك تعميماً أضافت من خلاله الاستثناءات من التخفيض الجمركي والقوائم الملحقة بها وكذا معايير المنشأ. كما تم إصدار تعميماً آخر بتاريخ 2002/8/29 تم بموجبه

الانتهاء بالعمل بالاستثناءات من التخفيض التدريجي إضافة إلى تحديد النسبة التي وصل إليها هذا التخفيض.

وفي موريتانيا تمت المصادقة على اتفاقية إقامة منطقة التجارية الحرة العربية الكبرى في يناير 2001، ووفقاً للمعاملة التفضيلية التي نصت عليها الفقرة السابعة من البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، تم إعطاء دول عربية كموريتانيا وجيبوتي والصومال وجزر القمر فترة إضافية تصل إلى سنة 2010 لاكتمال الإجراءات الضرورية. وقد أدت المعاملة التفضيلية إلى تأخر موريتانيا في تنفيذ التخفيض الجمركي والضريبي على السلع العربية المستوردة.

أما في اليمن وفي إطار التخفيضات التدريجية للرسوم الجمركية، صدر قرار وزير المالية رقم (13) لعام 2003، بشأن التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل على السلع المتبادلة وفقاً للبرنامج التنفيذي، والتي لا يقل المكون المحلي فيها عن 40% من قيمة السلعة النهائية تامة الصنع، وتخفيض هذه النسبة إلى 20% كحد أدنى بالنسبة لصناعات التجميع العربية، مع مراعاة قواعد الاتفاقية والبرنامج التنفيذي.

4-1-2 إجراءات التنفيذ والمتابعة للالتزامات المقررة:

إبلاغ المنافذ الجمركية : أودعت الدول العربية مثل : الأردن ومصر وسوريا والسودان . هياكل تعرفتها الجمركية لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وتجدر الإشارة إلى أنه ونظراً لتطبيق بعض تلك الدول لنظام الترميز الجمركي العالمي الموحد لم تتعرض عملية التنفيذ لأي مشاكل فنية تذكر. وقد سارعت تلك الدول بإبلاغ منافذها الجمركية بتطبيق التخفيض التدريجي بنسبة 10% على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل على السلع ذات المنشأ العربي .

4-1-3 الاستثناءات:

في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سمح المجلس الاقتصادي والاجتماعي لبعض الدول الأعضاء وهي الأردن وسوريا ،ولبنان، والمغرب، وتونس. باستثناء بعض السلع الصناعية من تطبيق تخفيض التعرفة والرسوم الأخرى المشابهة على أن تنتهي فترة الاستثناء عام 2002. واشترط كذلك عدم تجاوز الاستثناءات نسبة 15% من السلع المصدرة، وأن يسمح بالاستثناء لمرة واحدة. وبلغ عدد السلع المستثناة 2952 سلعة وقد اتخذ المجلس قراراً بعدم السماح بإعطاء أي استثناءات جديدة بعد عام 2002 إلا في الحالات الملحة ووفق شروط صارمة وكان الهدف من إعطاء الاستثناءات من تطبيق تخفيضات التعرفة والرسوم المشابهة هو السماح لتلك الدول

بحماية منتجاتها الأقل منافسة والتي قد يتوقف بيعها في ظل منافسة حرة لفترة من الزمن بحيث تتهيأ وتصبح خلالها قادرة على مواجهة المنافسة في ظروف التجارة الحرة.

قامت كل من سوريا ، والأردن، ولبنان، والمغرب. بعد انتهاء الفترة المحددة للاستثناءات بإبلاغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأنها أوقفت العمل بالاستثناءات التي كانت ممنوحة.

4-1- 4 الرزنامة الزراعية:

بعد اتخاذ قرار تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى شكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة وزارية مسئولة عن دراسة البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لضمان ملاءمتها لظروف وحاجات الدول العربية الأعضاء وكانت إحدى مهام هذه اللجنة حل القضايا المتعلقة بمواسم الإنتاج الزراعي والتي تعرف بالرزنامة الزراعية. وقد عملت المنظمة العربية للتنمية الزراعية مقرراً للجنة وضع الرزنامة.

عالج البرنامج التنفيذي هذه القضايا بالسماح للدول الأعضاء بالإبقاء على الرسوم الجمركية المطبقة قبل إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لبعض المنتجات الزراعية التجارية وفق فترات محددة في رزنامة زراعية (وتطبيق تخفيض التعرفة في الفترات الأخرى) وقد أن ينتهي العمل بالرزنامة الزراعية باكتمال برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتحرير الكامل للسلع العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء.

4-1-5 قواعد المنشأ:

تعتبر قواعد المنشأ التفصيلية أحد أهم متطلبات التبادل التجاري الحر بين الدول العربية، وهي في ذات الوقت أحد أساليب الحماية للمنتجات العربية.

وقد كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية كلاً من المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بإعداد قواعد منشأ تفصيلية للسلع الزراعية والصناعية باعتبارها أحد المتطلبات الهامة لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي من خلال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وقد اطلعت الأمانة العامة على مشروعي قواعد المنشأ التفصيلية للسلع الزراعية والصناعية، وتمت الموافقة على الأحكام العامة لمشروع قواعد المنشأ في اجتماع عقدته اللجنة الفنية لقواعد المنشأ بمشاركة وفود الدول العربية والمنظمات المتخصصة.

تشمل الفصول الزراعية في قواعد المنشأ التفصيلية أربعة وعشرين فصلاً تختص بالسلع والمنتجات الزراعية في النظام المنسق، وقد تم الاتفاق على ثلاثة عشر فصلاً من هذه الفصول بكافة بنودها. كما تم الاتفاق على بعض بنود الأحد عشر فصلاً المتبقية، ويجري التفاوض بين الدول العربية للاتفاق حول باقي بنود تلك الفصول. كما تجدر الإشارة إلى أنه تم الاتفاق على الأحكام العامة لقواعد المنشأ التفصيلية للسلع الزراعية العربية بفصولها الثمانية والتي تشتمل على ثلاثة وثلاثين بنداً.

4-1-6 العوائق غير الجمركية:

نصت اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على ضرورة إزالة كافة أشكال العوائق غير الجمركية عند تطبيق البرنامج التنفيذي. وتتضمن العوائق غير الجمركية كل وسائل الحماية وأشكال الإعاقة الأخرى التي تضعها البلدان لتقييد مستورداتها. ويمكن أن تأخذ العوائق غير الجمركية أشكالاً عديدة، فإلى جانب الآليات الواضحة مثل حظر الاستيراد وتحديد الكميات المستوردة فإنها تشمل إجراءات تتعلق بالاستيراد مثل القوانين والتشريعات التي يمكن أن تكون عائقاً أمام الاستيراد بحسب وجهة النظر حولها. ومن الضروري تحديد مثل هذه الإجراءات التي تحد من الاستيراد بصورة مباشرة أو غير مباشرة وهي تتعلق بسلطات عديدة مثل وزارات الصناعة والزراعة والصحة والبيئة والاقتصاد والتجارة والمالية والنقل. وفي الواقع فإن العوائق غير الجمركية يمكن أن تكون نتيجة لعدد من التوجهات التي يمكن أن تتخذ لتطبيق سياسات مختلفة تتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستثمار والبيئة.

وتكون العوائق غير الجمركية على شكل قوانين مكتوبة تطبق من قبل المؤسسات التي تنظم الحركة التجارية، ويمكن أيضاً أن تكون على شكل تعليمات شفوية. كذلك قد تشمل العوائق غير الجمركية تصرفات سلوكية مثل التشدد في تطبيق التعليمات والتدقيق المبالغ فيه على المواصفات.

وفقاً لهذا التعريف فإن كل الدول الأعضاء تمارس أشكالاً مختلفة من العوائق غير الجمركية ويمكن تصنيف العوائق غير الجمركية التي يمكن أن تصادف خلال التبادل التجاري إلى:

عوائق كمية: تشمل نظام التحديد الكمي للمستوردات وحظر الاستيراد وتعقيدات الوثائق المطلوبة للاستيراد.

عوائق مالية: منها العوائق المالية التي تمارس من الدول الأعضاء مثل الرسوم العالية التي تفرض للكشف على المواصفات، ورسوم الحجر الزراعي، ورسوم بدل تأمين، ورسوم إشعار جمركي.

عوائق فنية: تشمل التشدد في تطبيق القواعد الصحية، أو اشتراط مطابقة السلع المستوردة للمواصفات المحلية ورفض البضائع المخالفة حتى لو كانت مطابقة للمواصفات الدولية. ووضع قيود صحية على بعض السلع تعوق التبادل التجاري.

عوائق تنظيمية وإجرائية: تشمل إجراءات إدارية عديدة تطبق عند الحدود يمكن أن تتسبب في تأخير عبور الشاحنات منها التدقيق المبالغ فيه في فحص البضائع والكشف على الشاحنات ومراجعة الوثائق.

4-2 – دعم الدول العربية لزيادة حجم التجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

تعمل الدول العربية على تذليل العقبات التي تعترض زيادة حجم التبادل التجاري العربي البيني وذلك من خلال الالتزام ببنود الاتفاقية. وقامت العديد من الدول العربية بتوقيع اتفاقيات مع بعضها البعض تهدف إلى زيادة حجم المبادلات التجارية من خلال تسهيلات تجارية ومشروعات مشتركة تهدف إلى إدماج القطاع الخاص العربي مع نظرائه في الدول الأعضاء، وتذليل ما يمكن تذليله من المعوقات الإدارية التي تحد من قدرة القطاع الخاص على التواصل مع شركائه التجاريين في البلدان الأخرى. وقد عملت تلك الدول على رفع معدلات الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص في ذلك، وإعطاء القطاع الخاص دور أكبر في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتسهيل حركة انتقال رؤوس الأموال المباشرة وغير المباشرة. وقد عالجت اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قضية انتقال رؤوس الأموال المباشرة وغير المباشرة ووضعت الأسس المناسبة التي تضمن حرية تنقل رؤوس الأموال، وتعزيز الضمانات للاستثمارات مثل سيادة القانون وشفافية التعاملات الحكومية وضمان أن قوى السوق هي المؤثر الوحيد على الاستثمارات، والتشريعات القانونية. كما قامت العديد من الدول العربية كما هو الحال في السعودية وسلطنة عمان والسودان ومصر وسوريا والأردن وقطر، بتطوير البنيات الأساسية التي تعتبر من المتطلبات الرئيسية لتحقيق التنمية الزراعية والسمكية، إذ أنها تمثل الأساس الذي ترتكز عليه عمليات الإنتاج والتصنيع والتسويق الزراعي والسمكي، ولا يستطيع بدونها أن يعمل المنتجون بكفاءة عالية ولا يقبل القطاع الخاص على الاستثمار في المجالات الزراعية أو السمكية.

كما قامت تلك الدول بتشجيع المشروعات المشتركة، سواء بين الدول العربية أو بين القطاع العام والخاص في تلك الدول بما يؤدي إلى زيادة حجم التجارة العربية البينية. وعلى سبيل المثال

هناك عدد من المشاريع التي أقيمت باستثمارات مشتركة بين القطاع الخاص العماني وعدد من المستثمرين العرب والأجانب والتي تعتبر من المشاريع الناجحة من أهمها:

1- مشروع مزارع دواجن الصفاء: وهو مشروع مشترك بين الجانب العماني المكون من شركات وصناديق خاصة وتبلغ حصته 40% من رأس المال المساهم وبين أطراف عربية ممثلة في الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي وتمتلك 30% من رأس المال المساهم، ومؤسسة الخليج للاستثمار وتمتلك أيضاً 30% من رأس المال المساهم للمشروع وتبلغ تكلفة المشروع الاستثمارية 11.69 مليون ريال عماني بما يعادل 30.45 مليون دولار أمريكي.

2- شركة صحار للدواجن (ش.م.ع.ع): وهي شركة مشتركة بين مجموعة من المستثمرين العرب (من سلطنة عمان وبعض دول الخليج الأخرى). بالإضافة إلى شركة بريطانية. تخص المستثمرين من سلطنة عمان 50.45%، و المستثمرين من دول الخليج الأخرى 38.55% والشركة البريطانية 11%، وتبلغ التكلفة الاستثمارية للشركة 9.856 مليون ريال عماني.

3- شركة قريات للاستزراع السمكي: تعتبر هذه الشركة أول شركة تجارية تعمل في مجال الاستزراع السمكي في سلطنة عمان. وأنشأت من قبل الجانب العماني ممثلا في شركة الزوبعة وجانب إماراتي ممثلاً في الشركة العالمية لزراعة الأسماك وجانب يوناني ممثلاً في شركة (Nirers) وهي شركة رائدة في مجال الاستزراع السمكي. وتستخدم الشركة أحدث التقنيات العالمية في استزراع الأسماك وهي استخدام نظم التربية بالأقفاص العائمة ذات الحجم الكبير ويبلغ الحجم المائي القابل للاستغلال حوالي 2250 متر مكعب لكل قفص، وبالإضافة إلى مجال الاستزراع تقوم الشركة بتصدير الأسماك العمانية.

كما اهتمت الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى بزيادة معدلات الاستثمارات كما هو الحال في سوريا التي بدأت بالإصلاحات الاقتصادية اعتباراً من عام 2000 وقامت بإصدار العديد من التشريعات وانتهجت سياسات محددة باتجاه تشجيع الاستثمار في كافة القطاعات الاقتصادية منها القطاع الزراعي، متلما قامت به بشأن تطوير سياسات الاستثمار، وإصدار القوانين الخاصة المشجعة للاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية في سوريا، وإنشاء الشركات الاستثمارية في كافة المجالات ومنها المشاريع الزراعية. هذا بجانب تطوير السياسات المالية، وتسهيل حركة انتقال رؤوس الأموال، وإنشاء المصارف الخاصة.

وفي مجال أسعار الصرف والنقد الأجنبي اتسمت قوانين أسعار الصرف في بعض الدول العربية بوجود أسعار متعددة ومطبقة على الأنماط المختلفة من المعاملات والتقييم المحلي للواردات وكان هناك تباين بين أسعار الصرف الرسمية، وقد قامت الدول العربية بمجموعة من الخطوات لتبسيط

قوانين استخدام النقد الأجنبي وتوحيد أسعار الصرف، ويتم في معظم الدول العربية حالياً التعامل بسعر الصرف الحر. كما شهدت العديد من الدول العربية قيام أسواق الأوراق المالية.

وفي مجال تعزيز الضمان للاستثمارات عملت الدول العربية على تحسين مناخ الاستثمار فيها بوضع وتطوير القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار وزيادة إنتاج السلع الغذائية وتطوير التجارة الزراعية العربية البينية. ومن نماذج تطوير الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص لتطوير التجارة الزراعية العربية البينية ما تم في السعودية في هذا الصدد حيث تبنت الحكومة من جانبها برنامج إصلاح اقتصادي طموح لتشجيع القطاع الخاص على تقديم مساهمة أكبر في النشاط الاقتصادي. وقد تم اتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق إصلاحات اقتصادية وهيكلية جذرية مثل إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى الذي يهدف إلى تشجيع نمو اقتصاد أكثر انفتاحاً وتنافسيةً.

- كما قامت الحكومة بتسهيل وتحديث الأنظمة التي تحكم الاستثمار الأجنبي عن طريق إصدار قانون الاستثمار الأجنبي الجديد. وبموجب هذا القانون يستطيع المستثمر الأجنبي أن يمتلك المشروع بالكامل أو مشاركة مع شريك سعودي. كما أن المستثمر الأجنبي لا يحتاج إلى كفيل سعودي لإنشاء مشروعه في المملكة، فالمشروع المرخص سيكون هو الكفيل للمستثمر وموظفيه الأجانب العاملين في المشروع. وقد تم حديثاً إنشاء الهيئة العامة السعودية للاستثمار التي توفر للمستثمرين الأجانب كافة احتياجاتهم لبدء الاستثمار في المملكة وسيكون هناك مكتب واحد فقط (مركز الخدمة الشامل) للمستثمرين لتقديم طلبات التراخيص التي سيتم انجازها خلال ثلاثين يوماً. ومن الحوافز الإضافية قرار الحكومة تحمل 5% من الضريبة المفروضة على الشركات الأجنبية التي تزيد أرباحها السنوية عن 100 ألف ريال سعودي، وأن الشركات الخاسرة سوف تحصل على إعفاء ضريبي إلى أن تتحسن أوضاعها المالية. كما أن الشركات الأجنبية تستطيع ترحيل خسائرها إلى سنوات لاحقة.

وفي دولة قطرعملت الحكومة على دعم وتعزيز دور القطاع الخاص للمساهمة قي تحقيق أهداف حركة التنمية الاقتصادية في الدولة، وذلك بإصدار القوانين التي تعمل على تشجيع دور القطاع الخاص وتعزيزه. ومن تلك القوانين القانون رقم 1 لسنة 1980 بشأن التنظيم الصناعي الذي نص على تقديم الكثير من الحوافز للمستثمرين الوطنيين في المجال الصناعي، والقانون رقم 19 لعام 1995 بشأن التنظيم الصناعي الذي يسهل إجراءات الحصول على التراخيص الصناعية ويوحد الجهة التنفيذية التي تمنح الحوافز التشجيعية. هذا بالإضافة إلى تبني سياسات جديدة في مجال تحرير الاقتصاد والتجارة بغرض تدعيم وتوسيع مشاركة القطاع الخاص الوطني في النشاط الاقتصادي وقد اتخذت عدة إجراءات بهذا الخصوص على رأسها:

- برامج الخصخصة التي هدفت لتوسيع قاعدة الاستثمار وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد القطري.

- تأسيس الشركات المختلفة وطرح أسهمها للاكتتاب بغية إتاحة الفرصة للقطريين للمشاركة في الاستثمار في قطاع الخدمات.
- خلق فرص الاستثمار الصناعي وإعداد دراسات الجدوى والترويج لها لدى المستثمرين الأجانب والوطنيين.
- أنشىء بنك التنمية الصناعية من أجل إيجاد آلية مناسبة لتمويل وتنفيذ المشاريع بالتعاون مع القطاع الخاص.
- تطوير البنية الأساسية لإقامة مشروعات التنمية الصناعية وتقديم مجموعة من الحوافز لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها.
- دعم مدخلات الإنتاج الزراعي للمزارع الخاصة بالقطاع الخاص.
- توفير الطاقة الكهربائية والبترول والماء والغاز الطبيعي للمشاريع بسعر تنافسي.

ولتسهيل حركة انتقال رؤوس الأموال المباشرة وغير المباشرة وتعزيز الضمان للاستثمار عملت الدولة على منح الامتيازات التالية:

- حرية دخول رأس المال وخروجه من وإلى البلاد.
- حرية تحويل الأرباح والأصول.
- حرية تحويل العملات الأجنبية وثبات سعر الصرف.
-حرية الاقتصاد القطري.
- إعفاء رأس المال الأجنبي المستثمر من ضريبة الدخل لمدة لا تزيد عن عشر سنوات من تاريخ تشغيل المشروع استثمارياً.
- إعفاء واردات المشروع من الآلات والمعدات اللازمة لإنشائه من الرسوم الجمركية.
- وجود قوانين عمل مرنة تكفل حقوق كافة الأطراف المعنية بالاستثمار.

وفي فلسطين أصدرت السلطة الوطنية قانون الاستثمار الفلسطيني والذي بموجبه تم منح إعفاءات ضريبية وتسهيلات متعددة للمستثمرين الفلسطينيين وغيرهم وذلك بهدف رفع معدلات الاستثمارات. إلا أن الظروف السياسية وعدم الاستقرار يتسبب في إحجام المستثمرين عن ضخ استثمارات جديدة وبخاصة في القطاع الزراعي نظراً لارتفاع عنصر المخاطرة. وتنتهج السلطة الوطنية الفلسطينية نظام الاقتصاد الحر مفسحة بذلك المجال للقطاع الخاص ليلعب دوراً كاملاً ولا تتدخل السلطة بشكل مباشر أو غير مباشر في تسعير المنتجات الزراعية. ويقوم القطاع الخاص بكافة عمليات الاستيراد والتصدير، ويقتصر دور الجهات الرسمية في تقديم التسهيلات والإشراف على تطبيق التعليمات المتعلقة بالمواصفات والحفاظ على الصحة العامة والصحة الحيوانية والنباتية، وتقديم خدمات الإرشاد

والخدمات التسويقية المساندة بما في ذلك المعلومات التسويقية. ولا تضع السلطة الوطنية الفلسطينية أي قيود على حركة انتقال رؤوس الأموال، وتجري عمليات انتقال رؤوس الأموال عبر البنوك التجارية المملوكة للقطاع الخاص. تقوم فلسطين بموجب أنظمتها بإعفاء الصادرات الزراعية الفلسطينية من الرسوم والضرائب فيما عدا الرسوم الإدارية المترتبة على إصدار التصاريح وشهادة المنشأ. أما فيما يتعلق بالواردات من الخارج فالواقع أن هناك رسوم مفروضة بموجب مرسوم رئاسي يجري حالياً مراجعته وفقاً لتوجهات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبالطبع فإن تعديل المرسوم الرئاسي يتطلب إجراءات قانونية نظامية.

الباب الخامس

الباب الخامس : إقامة الإتحاد الجمركي العربي

5-1 المشاكل والمعوقات التي تواجه إقامة الإتحاد الجمركي العربي:

لقد تكيفت الدول العربية مع مقتضيات اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وساعد في ذلك إرادة تلك الدول في الانضمام ضمن تكتل عربي في مواجهة المتغيرات التجارية المعاصرة على الساحات الإقليمية والدولية، كما ساعد في ذلك ما تبنته تلك الدول من برامج الإصلاح الاقتصادي التي هيأت المقتصدات العربية للعمل وفقاً لآليات السوق. وتسعى الدول العربية لإكمال مسيرتها التكاملية بإقامة الاتحاد الجمركي العربي وصولاً للسوق العربية المشتركة. ومن واقع إفادات التقارير القطرية موضوع هذه الدراسة فإنه من المتوقع أن تواجه إقامة الإتحاد الجمركي العربي بعض المشاكل والمعوقات التي تتضمن في طياتها جوانب اقتصادية وجوانب إدارية وأخرى اجتماعية يمكن استعراضها فيما يلي:

5-1-1 المعوقات النقدية:

إن إحدى أهم المشاكل التي قد تعترض إقامة الإتحاد الجمركي العربي هي المشاكل النقدية وأهمها مشكلة تحديد أسعار صرف العملات وعدم قابلية بعضها للتحويل خارج إطار المنطقة العربية، ومشكلات التضخم وعجز الموازنات، وإجراءات التحويل. ولكن الخطوات التي اتخذتها مؤخراً العديد من الدول العربية باتجاه تحرير سعر صرف عملاتها الوطنية قد يسهم في تسريع توفير مناخ ملائم للبدء بالتفكير في بعض الخطوات العملية تجاه إقامة الإتحاد الجمركي العربي. وقد تضمنت برامج الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها معظم الدول العربية منذ بداية التسعينات مجموعة متسقة من السياسات النقدية والمالية والائتمانية والعديد من الإجراءات للحد من التضخم وارتفاع أسعار الفائدة واستقرار أسعار الصرف باعتبارها أداة الربط بين السياسات الاقتصادية والأداء الاقتصادي، وأيضاً لما لها من تأثير مباشر على معدلات التجارة الخارجية. ويعتبر إحداث شبكات المصارف الخاصة المرتبطة مع البنوك الدولية من الوسائل التي أدت لحل مشكلة إجراءات التحويل في معظم الدول العربية.

5-1-2 المعوقات الإدارية:

تتطلب إقامة الاتحاد الجمركي إزالة المعوقات و القيود الإدارية بخاصة في النقاط الجمركية، كما تتطلب توحيد المواصفات والمقاييس في جميع الدول العربية، ووضع القواعد الفنية اللازمة وتطبيقها، وإعداد الكوادر المؤهلة لإدارة النقاط الحدودية. كما تتطلب الاتفاق على قائمة موحدة للسلع الممنوع استيرادها في جميع الدول الأعضاء، وقائمة موحدة للسلع المقيد استيرادها في جميع الدول الأعضاء، ويكون لكل دولة قائمتها الخاصة بها من السلع الممنوعة والمقيدة تراعى من قبل بقية

الدول الأعضاء الأخرى عند انتقال السلع بين دول الاتحاد الجمركي. إضافة إلى ما سبق فإن إقامة الاتحاد الجمركي تتطلب إيجاد آلية مناسبة للإعفاءات الحكومية والإعفاءات الخاصة والإعفاءات الدبلوماسية ضمن إطار النظام (القانون) الموحد للجمارك. إضافة إلى الإعفاءات بموجب الاتفاقيات الدولية، وتسهيل الإجراءات الإدارية التي تطبق على عمليات الاستيراد والتصدير مثل تصديق الوثائق من غرف التجارة وسفارات الدول العربية في بلدان المنشأ. وتجدر الإشارة هنا إلى أن العديد من الدول العربية قامت بتسهيل الإجراءات الإدارية لعملية استيراد السلع من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما اهتمت الحكومات في الكثير من الدول العربية في الآونة الأخيرة بالقضاء على أي شكاوى أو قيود إدارية أو غير إدارية كان يثيرها الشركاء التجاريون العرب بهدف تسهيل إجراءات التبادل التجاري البيني العربي. وتجدر الإشارة إلى أن التقارير القطرية موضوع الدراسة قد أشارت إلى وجود بعض القيود الإدارية التي تعوق عمليات الانضمام للإتحاد الجمركي العربي.

5-1-3 المعوقات السياسية:

تعتبر الإرادة السياسية من أهم مقومات نجاح العمل العربي المشترك، وقد أثمرت في بدء العمل بالبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية، وتم الانتقال إلى التطبيق الكامل لمقتضيات تحرير التجارة العربية. وتتطلب عملية الانتقال من منطقة التجارة إلى الاتحاد الجمركي الإرادة السياسية التي تغلب مصلحة المواطن العربي على المصالح الفردية ومصالح الدول التي ترتبط معها بعض الدول العربية بمصالح تجارية. وبالرغم من أن الحالة السياسية الراهنة في الشرق الأوسط والحروب الأهلية في بعض الدول العربية تشيع جواً من عدم ضمان حرية حركة البضائع والأفراد ورؤوس الأموال بين الدول العربية وبقية دول العالم، إلا أن السياسات التجارية المتبعة حالياً في الدول العربية ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي ارتكزت على إزالة القيود على الاستيراد والتصدير، وإنهاء سيطرة احتكارات الدولة على تصدير السلع وفتح مجال المنافسة للقطاع الخاص. وكبديل لتراخيص الاستيراد والتصدير المعقدة طبقت بعض الدول العربية كالسودان ما يسمى بالقائمة السالبة للسلع وتشمل تلك التي تطبق عليها الحظر لأسباب دينية أو أخلاقية أو أمنية. كما تعمل الدول العربية على إزالة القيود غير الجمركية مثل المبالغة في إجراءات التفتيش الجمركي وإعادة التقييم الجمركي للسلع المستوردة وفرض قيود كمية ونقدية وإدارية وغياب قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية الصناعية والزراعية.

ومن المشاكل السياسية التي تواجه بعض الدول مثل دولة فلسطين عدم السيطرة على المنافذ والحدود، وعدم إمكانية وقدرة السلطة الوطنية على اتخاذ قراراتها الاقتصادية بشكل منفرد، والقيود التي تفرضها الاتفاقيات السياسية مع دولة الاحتلال والتي تحد من إمكانية تفعيل عضوية فلسطين في

منطقة التجارة الحرة العربية، وعدم توفر البنية التحتية الأساسية اللازمة للتصدير والاستيراد كالميناء البحري وتسهيلات الشحن الجوي في المطار وغيرها، وعدم القدرة على تفعيل وتنفيذ اتفاقيات التعاون المشترك الموقعة مع بعض الدول العربية بسبب المعوقات السياسية المفروضة.

وتشمل المشاكل السياسية التي تواجه بعض الدول مثل مصر صعوبة التوفيق بين تنفيذ وتبني متطلبات الدخول في الاتحاد والجمركي العربي وبين تنفيذ الإلتزامات تجاه دول أو تكتلات اقتصادية دولية أخرى بموجب ما تم توقيعه من أتفاقات سابقة قد لا تسمح بفرض معدلات جمركية (إلا بنسب معينة)على بعض السلع والمنتجات الواردة من من تلك الدول أو التكتلات الإقتصادية، وقد لا تسمح بوضع قيود كمية أو غير جمركية للحد من نفاذها إلى الدولة.

5-1-4 المعوقات الاقتصادية:

إن أهم المعوقات الاقتصادية التي قد تعترض تطبيق الإتحاد الجمركي العربي تشمل التباين الواسع بين نسب النمو السنوية في اقتصاديات دول المنطقة، بالإضافة إلى أن قلة المشاريع الاقتصادية المشتركة التي قد تربط مصالح مجموعة الدول بعضها ببعض وضعف الآليات الإلزامية التي قد تفرض على دولة ما نتيجة عدم الوفاء بإلتزاماتها. كما أن المديونية التي تعاني منها بعض الدول العربية وما يترتب على ذلك من إلتزامات تتعلق بخدمة الدين قد تشكل أحدى المعوقات أمام تبني سياسة نقدية أو اقتصادية جماعية. يضاف إلى ذلك أن هناك بعض القيود الناتجة عن السياسات التجارية في بعض الدول العربية كما هو الحال في سوريا حيث تشمل سياسات الاستيراد في سوريا بعض القيود بشأن استيراد البضائع الرأسمالية والتجهيزات اللازمة للإنتاج الزراعي والصناعي والتجهيزات العلمية والطبية، وتحديد واردات بعض السلع في ضوء وجود سلع بديلة منتجة في السوق المحلية. كما تخضع بعض الواردات للاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تؤدي إلى تعريفات جمركية أعلى على السلع التي تسمى بالكمالية. وتخضع السلع المسموح باستيرادها لمجموعة كبيرة من رسوم الاستيراد ورسوم الإنفاق الاستهلاكي إلا أن الحكومة السورية تتخذ بعض الإجراءات لتغير هذه السياسات.

ومن أهم المعوقات الاقتصادية التي قد تعترض تطبيق التزامات ومتطلبات الإتحاد الجمركي العربي أن بعض الدول العربية تطبق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بصفتها عضو في منظمة التجارة العالمية في مجال التعريفة الجمركية. وعلى سبيل المثال فإن المغرب يربط التعريفة الجمركية المفروضة على جميع السلع الزراعية في مستويات سقفية تختلف حسب المنتج الزراعي. ولغرض تحديد الضرائب الجمركية المربوطة داخل منظمة التجارة العالمية، يقسم المغرب المنتجات الزراعية

إلى مجموعتين، المجموعة الأولى وتضم المنتجات الزراعية الرئيسية حيث سميت بهذا الإسم لأنها منتجات تلعب دوراً رئيسياً في تغطية الاحتياجات الأساسية للتغذية في المغرب، أما المجموعة الثانية فتضم المنتجات الزراعية الأخرى. فبالنسبة للمجموعة الأولى والتي تتكون من المنتجات الزراعية الرئيسية تبلغ التعريفة الجمركية المربوطة مابين 87% بالنسبة للحليب ومشتقاته، و 113% بالنسبة للشعير، و 144% بالنسبة للقمح الطري، و 168% بالنسبة للسكر، و 170% بالنسبة للقمح الصلب، و 215% بالنسبة للزيوت النباتية، و 289 % بالنسبة للحوم الأغنام. أما بالنسبة للمجموعة الثانية فقد ثم تحديد الضرائب الجمركية المربوطة بنسبة 49% مع نهاية تطبيق التزامات جولة أورجواي أي في سنة 2004.

وفيما يتعلق بالدعم الداخلي وبخاصة الصندوق البرتقالي الخاضع لإلتزام التخفيض، تجدر الإشارة إلى أن مستوى الدعم الذي يمنحه المغرب يقل بكثير عما التزم به في إطار اتفاقية مراكش لسنة 1994. حيث يمثل الدعم الممنوح الذي تم تسجيله خلال الفترة 1995-2003 مابين 12% إلى 33% من إجمالي الدعم المربوط وهذا الدعم يهم بالأساس دعم عملية تخزين القمح الطري لكمية صغيرة حيث تقل عن 1% من إجمالي الانتاج الزراعي. ويستعمل القمح الطري المدعم لصالح الطبقات الاجتماعية الفقيرة.

وفي مجال دعم الصادرات، أعلن المغرب مع توقيع اتفاقية مراكش لسنة 1994 بأنه لايمنح أي دعم لصادراته الزراعية، وبالتالي حسب التزاماته داخل منظمة التجارة العالمية لايمكنه منح دعم لصادراته الزراعية.

ومن خلال تحليل هذه المعطيات يبدو أن المحدد الرئيسي الذي يمنع بعض الدول – مثل حالة المغرب- من المشاركة في الاتحاد الجمركي العربي وعلى الأقل في الظروف الحالية هو الحماية الجمركية عند الحدود والتي تتبلور في وجود تعريفة جمركية مرتفعة مطبقة بخاصة على المنتجات الزراعية الرئيسية.

ومن ناحية أخرى تعتبر دول مجلس التعاون للخليج العربي بشكل عام أكثر مرونةً للانضمام للاتحاد الجمركي العربي من باقي الدول العربية وذلك لعضويتها المسبقة في الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون والذي بدأ تطبيقه مع بداية العام 2003. كما تعتبر الإجراءات الجمركية الموحدة لدول الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون للخليج العربي مثالاً لتحذو بقية الدول العربية حذوه حيث تقوم دول مجلس التعاون بتطبيق أسقف رسوم جمركية منخفضة مقارنة ببقية الدول العربية. غير أن تطبيق جدار جمركي موحد للدول العربية يتم إلغاء الإجراءات الحمائية المعمول بها بالدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون أمام السلع القادمة من الدول العربية، حيث إن دخول السلعة من أي من دول المنطقة بالرسوم الجمركية الموحدة يجعلها سلعة وطنية لها حق الانتقال دون

قيود جمركية بين دول الاتحاد. ومع الدعم الحكومي (دعم محلي أو دعم تصدير) الذي تقدمه بعض الدول العربية لقطاعاتها الزراعية فإن القدرة التنافسية لمنتجات الدول الأخرى قد تقل وسوف يمنعها ذلك من الحصول على حصة عادلة في الأسواق نظراً لانخفاض تكلفة الإنتاج الحقيقية للمنتجات الزراعية في بعض الدول العربية وارتفاع جودتها. وبذلك لا بد من وضع الأسس والأطر والاتفاقيات التنظيمية التي تساهم في مكافحة الممارسات الضارة للتجارة البينية بين دول الاتحاد الجمركي العربي مثل الإغراق والدعم الموجه. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن المنتجات الزراعية المستوردة من الدول غير العربية والتي يعاد تصديرها على أنها منتجات محلية (بما يطرأ عليها من قيمة مضافة) يمكن أن تشكل مصدر إغراق ومنافسة للمنتجات المحلية في الدول العربية الأخرى وقد يؤثر ذلك سلباً على التزامات هذه الدول في النواحي المتعلقة بالزراعة.

كما يجب أن تكون الإجراءات والاشتراطات الجمركية للاتحاد الجمركي للدول العربية متوافقة مع اشتراطات منظمة التجارة العالمية واتفاقياتها. وبما أن عدداً كبيراً من الدول العربية ليس عضواً بمنظمة التجارة العالمية فمحاولة تلك الدول للوصول لتلك الاشتراطات وتطبيقها يحتاج لمرحلة انتقالية وإصلاحات اقتصادية طويلة المدى في أنظمتها الجمركية.

ومن ضمن شروط التكامل الاقتصادي هو تحرير انتقال العمالة بين دول الاتحاد الجمركي وسيؤثر ذلك على دول مجلس التعاون بشكل خاص حيث ستكون دول المجلس هي الوجهة الأولى للعمالة العربية لما تتمتع به من أجور عالية مقارنة ببقية الدول العربية، وتقوم العديد من دول مجلس التعاون حالياً بإتباع سياسة الإحلال التدريجي للعمالة الوطنية محل العمالة الوافدة لبعض القطاعات لتشجيع العمالة المحلية للعمل والاستثمار في القطاعات الاقتصادية والقضاء على البطالة المتنامية من ناحية أخرى. وإذا تم تحرير حركة العمالة العربية فإن العمالة المحلية في دول مجلس التعاون ستواجه منافسة شديدة من قبل العمالة العربية.

5-1-5 معوقات التبادل التجاري الزراعي البيني:

بالرغم من التطور الملحوظ الذي تشهده التجارة الزراعية العربية البينية في إطار منظمة التجارة العربية الحرة الكبرى، لا تزال هناك بعض المعوقات العامة التي تحد من هذا التطور مثل ضعف الهياكل التسويقية العربية، وتشابه هياكل الإنتاج في الدول العربية، وضعف الخدمات المرتبطة بالتجارة كوسائل الاتصالات ووسائل النقل، انعدام القدرة على مواجهة تنافسية والمنتجات الخارجية الأجنبية من حيث الجودة. كما ان هناك مجموعة أخرى من العقبات المرتبطة بالتبادل التجاري العربي سواء في إطار منظمة التجارة العربية الحرة الكبرى أو في اطار الإتحاد الجمركي العربي المرتقب، من أبرزها عدم الشفافية حول القرارات التجارية و القيود غير الجمركية.

2-5 العوائد المتوقعة من إقامة الاتحاد الجمركي العربي:

من المتوقع أن تؤدي إقامة الاتحاد الجمركي بين الدول العربية إلى زيادة حجم وحركة التبادل التجاري العربي ومن ثم زيادة حجم الإنتاج في الدول العربية، و يساعد ذلك بطبيعة الحال على استخدام الموارد الزراعية بكفاءة عالية، ويعمل على تهيئة المناخ المناسب لجذب مزيد من الاستثمارات المشتركة بين الدول العربية والاستفادة من الميزات النسبية المختلفة في الدول العربية. ويؤدي ذلك بدوره إلي إقامة المشاريع المشتركة بين الدول العربية سواء كانت مشاريع إنتاجية أو مشاريع تسويقية تزيد من فرص العمل في الدول العربية.

والاتحادات الجمركية كغيرها من التغييرات لها تأثيرات ايجابية وأخرى سلبية على الدول المختلفة. وترتبط تأثيراتها الايجابية بما يعرف بخلق التجارة (Trade Creation). في حين ترتبط تأثيراتها السلبية بما يعرف بتحويل مسار التجارة (Trade Diversion). ويمكن إيجاز مزيد من التأثيرات الايجابية فيما يلي:

- التأثير على كفاءة توزيع الموارد المتاحة في الدول المتعاقدة حيث تعمل على إعادة توزيع الموارد لاستخدامها بكفاءة أعلى في القطاعات ذات الميزة النسبية الأعلى.
- تحفيز المنتجين على إنتاج منتجات ذات جودة عالية وزيادة الإنتاجية والإنتاج.
- فتح الأسواق الجديدة أمام منتجات كل دولة مما يعني إيجاد أسواق وفرص تبادل تجاري وزيادة التبادل التجاري البيني بين الدول المتعاقدة
- زيادة مستوى اقتصاديات السعة (Economic of Scale) بالنسبة للمؤسسات وزيادة مستوى المنافسة في الأسواق. ومن المتوقع أن يكون أثر اقتصاديات السعة كبيراً كلما كانت الدول المتحدة جمركياً صغيرة نسبياً، حيث إن المؤسسات الاقتصادية في الدول الكبيرة تتمتع باقتصاديات سعة أكبر إلى حد ما مقارنة بالمؤسسات في الدول الصغيرة.

- **تحسين الميزان التجاري:**

يؤدي الاتحاد الجمركي من ناحية إلى زيادة حجم السوق المتاح مما يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري وبالتالي تحسين الميزان التجاري. إلا أنه وبالمقابل قد يؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري للدولة وهذا يرتبط بمعدلات الحماية قبل وبعد تطبيق الاتحاد وعلى الأسعار العالمية إضافة إلى الأسعار المحلية.

وعلى مستوى حالات بعض الدول العربية أشارت التقارير القطرية إلى زيادة حجم التجارة البينية بين سوريا والدول العربية فيما يتصل بالصادرات والواردات في آن واحد. وكذلك إلى تحسن الميزان التجاري السوري حيث بلغ حجم زيادة الصادرات 14790 مليون ليرة سورية في العام 2000 وكذلك زيادة الصادرات في عام 2001 إلى نحو 16615.6 مليون ليرة سورية في عام 2002 وكذلك الأمر في عام 2003 وصل الميزان التجاري إلى 23535.6 مليون ليرة سورية لصالح الصادرات أيضاً في العام 2003. مما يشير إلى أن تطبيق منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى قد أدى إلى تحسين الميزان التجاري السوري وإن هذا التحسن سيستمر بشكل أفضل بكثير بعد إقامة الاتحاد الجمركي العربي.

وتشير البيانات إلى تحسن تدريجى في الميزان التجاري بين مصر والدول العربية بوجه عام والزراعي بوجه خاص – حيث تحول من عجز تجاري بلغ قيمته 896 مليون دولار عام 2000، انخفض هذا العجز إلى نحو 128 مليون دولار عام 2002 ثم تحول إلى فائض بنحو 70 مليون دولار عام 2003 ثم تحول إلى عجز مقداره 64 مليون دولار عام 2004.

ومن ناحية ثانية فإن قيمة الصادرات المصرية غير البترولية للدول العربية فى معظمها صادرات زراعية ارتفعت من 540 مليون دولار عام 2000 إلى734 مليون دولار عام 2002 إلى 1104 مليون دولار عام 2004.

وهذا التحسن الواضح يمكن تفسيره على انه مردود إيجابي لتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبسبب توالي الخفض الجمركي العربي البيني السنوي لدول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ازدادت قدرة الصادرات المصرية على النفاذ للأسواق العربية – والمتوقع فى حالة إقامة الاتحاد الجمركي العربي فإن معدلات إنتاج الأنشطة الزراعية بوجه خاص والاقتصادية بوجه عام سوف تنعكس على كثير من الدول العربية ، بزيادة معدلات صادرتها وارداتها البينية وبالتالي تحسين فى الميزان التجاري.

- **زيادة الدخل القومي:**

ترتبط زيادة الدخل القومي نتيجة قيام الاتحاد الجمركي بالأثر الذي يحدثه على أنماط التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وبينها وبين باقي دول العالم. فاذا كان الأثر إيجابياً أدى إلى زيادة الفرص التجارية وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي للدول وما يعني زيادة الدخل القومي العربي. اما اذا كان الأثر الإجمالي سالباً فإن ذلك قد يؤدي إلى خلق أوضاع اقتصادية صعبة بالنسبة للدول العربية وبالتالي فشل الاتحاد الجمركي.

ومن المتوقع أن تؤدي زيادة معدلات التبادل التجاري البيني العربي فى المدى المتوسط والطويل إلى زيادة معدلات الدخل القومي للدول العربية ليس فقط كمردود للتحسن الإيجابي للميزان التجاري

للبلاد العربية، إنما أيضاً بسبب زيادة معدلات التشغيل فى القطاعات المنتجة سواءً في قطاع الزراعة أو القطاعات الأخرى، وما يتطلبه ذلك من زيادة معدلات الاستثمار سواء المحلي أو الخارجي استجابةً لفرص التشغيل المطلوبة والمتاحة. أي أن إقامة الإتحاد الجمركي العربي يتوقع أن تؤدى إلى زيادة معدلات التشغيل والإنتاج المشترك والمشروعات المشتركة وهو ما يستتبعه زيادة معدلات الدخل القومي فى المدى المتوسط والطويل.

- **توفير العمالة:**

تعاني بعض الدول العربية من نقص في العمالة بينما تعاني دول أخرى من ارتفاع مستويات البطالة وهذه الأخيرة تشير إلى أن تكلفة الفرصة البديلة (Opportunity Cost) لهذه العمالة تساوي صفر أو قريبة من الصفر. ومن المتوقع أن يؤدي الاتحاد الجمركي إذا ما تضمن حرية انتقال العمالة إلى تحريك العمالة من مناطق الوفرة إلى مناطق النقص مما يؤدي إلى زيادة التوظيف وزيادة الاستهلاك وزيادة معدلات النمو لمجموع الدول العربية. وسوف تستفيد من انتقال العمالة إلى الدول التي تعاني من نقص العمالة الماهرة ، الدول المصدرة للعمالة الماهرة وبالتالي سوف يؤدي ذلك إلى زيادة تحويلات العاملين في خارج تلك الدول وزيادة معدلات الاستثمار فيها وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

من المتوقع أن يؤدي الاتحاد الجمركي وإزالة التعرفة الجمركية بين دول الاتحاد إلى زيادة معدلات الاستثمار في دول الاتحاد سواءً كانت استثمارات محلية أو أجنبية مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في الدول الأعضاء. فالشركات الكبيرة في سعيها للوصول إلى السوق العربية والتخلص من نسب التعرفة الجمركية التي تفرضها الدول العربية على المنتجات من خارجها سوف تسعى إلى الاستثمار في الدول العربية مما يؤدي ليس فقط إلى زيادة الاستثمارات بل إلى نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول العربية.

من ناحية أخرى من المتوقع أن يؤدي الاتحاد الجمركي وانفتاح الأسواق إلى زيادة حدة المنافسة مما سيؤدي إلى زيادة معدلات التطوير والاختراع وزيادة الاستثمار في مجال البحث العلمي مما يؤدي بدوره إلى زيادة التبادل التجاري وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي لدول الاتحاد.

كما أن زيادة معدلات التشغيل المتوقعة فى القطاعات الإنتاجية الزراعية المختلفة سواء على المستوى المحلي أو العربي المشترك لابد وأن تعمل على خلق فرص عمل ولفئات تزيد من فرص التشغيل.

- **تشجيع إقامة المشاريع المشتركة:**

من المتوقع أن يؤدي الاتحاد الجمركي إلى تشجيع إقامة المشاريع المشتركة بين الدول العربية سواءً كانت مشاريع إنتاجية أو مشاريع تسويقية. ومن شأن هذه المشاريع خلق فرص العمل والمساعدة في

حرية التبادل التجاري وتوسيع وتدعيم الروابط الاقتصادية بين الدول العربية بما يعزز من اقتصادياتها ويقوي من موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.

- **تنسيق السياسات الزراعية:**

إن من أهم العائدات المتوقعة هو تنسيق السياسة الزراعية داخل وفيما بين الدول العربية وهذا يشمل تنمية وتدعيم المؤسسات التمويلية بالنسبة للمشاريع التجارية أو الزراعية مما يؤدي إلى تشجيع الشركات والمؤسسات الإنتاجية لزيادة الإنتاج سواء الصناعي أو الزراعي. وتطوير هياكل التنمية الضرورية لقيام وتوسيع نطاق التبادل التجاري البيني العربي ويشمل ذلك الاتصالات والنقل والموانئ وروابط النقل البحرية والجوية، وشبكة الطرق البرية سواء الداخلية أو الدولية العابرة للمنطقة العربية بالإضافة إلى تسهيل وإيجاد مناخ وظيفي جيد للعمالة داخل الدولة الواحدة أو فيما بين الدول العربية، إلى غير ذلك في إطار توفير عناصر وبنيات تحسين كفاءة التجارة العربية في المنتجات الزراعية وغير الزراعية.

وأخيراً يمكن القول انه نظراً لأن الآثار المحتملة لمناطق الاتحاد الجمركي آثاراً تراكمية لا تظهر آثارها النهائية في المدى القصير، فقد يتحقق نمو اقتصادي مرتفع في دول الاتحاد يفوق الآثار السلبية التي قد يخلفها الاتحاد في المديين المتوسط والطويل. وهذا يتطلب إجراء دراسة عميقة ترتكز إلى تطبيق نماذج التوازن العام لمجمل الدول العربية لاستشراف الآثار المحتملة لمثل هذا الاتحاد على مجمل الدول العربية وعلى الدول العربية منفردة.

أما الآثار السلبية والتي ترتبط باتجاهات التجارة فتتمثل في ان الاتحاد الجمركي قد يؤدي إلى تحويل مسار التجارة إلى الداخل أي زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بدلاً من زيادة التبادل مع دول من خارج دول الاتحاد الجمركي، وهو ما يعرف بالاثر السلبي على الرفاه الاقتصادي لدول الاتحاد. كما أن النمو الاقتصادي لدول الاتحاد قد يؤدي إلى زيادة الواردات من دول خارج مجموعة الاتحاد الجمركي تتمتع بميزة نسبية أعلى من دول الاتحاد.

واعتماداً على مجمل أوضاع الدول المنضمة إلى الاتحاد الجمركي قد يؤدي الاتحاد الجمركي احيانا إلى قطبية النشاطات الاقتصادية (Polarization of Economic Activities). وهو ما يعني انتقال الأنشطة الاقتصادية إلى المناطق أو الدول الأكثر تطوراً في المجموعة مما يؤدي إلى اللاعدالة في توزيع المنافع المتحققة من الاتحاد. ويرتبط هذا بمدى التقدم او درجة التطور الاقتصادي للدول الاعضاء في الاتحاد إضافة إلى ثقل الدول المختلفة من حيث حجم السوق. ويتطلب التفاوت النسبي بين الدول العربية في مستوى التطور وحجم الاسواق إيجاد آلية مناسبة لضمان الحد الادنى من توزيع الأنشطة الاقتصادية الجديدة التي قد تنشأ جراء الاتحاد على مختلف الدول لضمان عدالة توزيع المنافع.

ومن المصاعب التي قد تواجه دول الاتحاد وتؤدي إلى عدم تحقيق النتائج المتوخاة من الاتحاد عدم توفر وسائل النقل بين الدول الأعضاء في الاتحاد. فالمتفحص لتدفق التجارة العربية يلاحظ أن معظم صادرات الدول الأعضاء في الاتحاد يتجه إلى الدول الصناعية القريبة منها كما هو الحال بالنسبة لدول المغرب العربي. وبدون توفير وسائل النقل الكافية من غير المتوقع أن تتغير نسبة التجارة البينية من إجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء. وعليه فانه من الضرورة بمكان دراسة موضوع النقل بين الدول العربية وايجاد الحلول المناسبة في إطار قيام الاتحاد الجمركي.

من ناحية أخرى يجب أن يرتبط الاتحاد الجمركي وتحرير التجارة بين الدول العربية بايجاد آلية مناسبة لموازنة أسعار الصرف وتحرير انتقال رؤوس الأموال بشكل حر بين الدول العربية حيث إن تحرير التبادل التجاري مع وجود قيود على اسعار الصرف وحرية انتقال الاموال لن يؤدي إلى تحقيق الفوائد المرجوة من الاتحاد الجمركي.

الموجز الإنجليزي

Executive Summary

The Arab countries are facing increasing challenges resulting from the changing regional and international political and economic environment. This reflects the importance of the unification Arab efforts to face these challenges. It also indicates the importance of the regional economic blocks in this respect.

In its efforts to help the Arab countries to establish a custom union, the Arab Organization for Agricultural Development (AOAD) has prepared a project on " Assisting Arab countries to Establish the Arab Custom Union". The project aims at determining the mechanisms and the institutions required for establishing the Arab Custom Union following the completion of the "Greater Arab Free Trade Area". This is beside identifying the constraints and the problems facing the establishment of the union, as well as pinpointing the expected benefits of its establishment.

The project components include preparation of country reports on the development of the intera-Arab, and the international Arab agricultural trade. The reports covered the cases of 12 Arab countries namely: Jordan, Algeria, Saudi Arabia, Sudan, Syria, Palestine, Oman, Qatar, Egypt, Morocco, Mauritania, and Yemen. They reviewed the state and the trends of the agricultural intera- Arab trade, the competitiveness of Arab countries in producing the various agricultural products, and the prospects of improving the agricultural intera- Arab trade. Besides, the reports reviewed the arrangements taken by Arab countries to achieve their membership in the Greater Arab Free Trade Area program, and the arrangements taken towards meeting the determined obligations, the exemptions gained, in addition to the problems and constrains encountered, and the expected benefits of the Arab Custom Union.

The reports indicated that all Arab countries have paid a great consideration to their affiliation to the Greater Arab Free Trade Area and

tended to alleviate all the constrains and problems faced, and set the appropriate policies for promoting the intera- Arab agricultural trade in the context of the Greater Arab Free Trade Area.

According to the relative importance, and the nature of the agricultural sector, most of the Arab countries directed their agricultural policies towards the encouragement of the agricultural foreign trade and strengthening the export competitiveness capacities of the agricultural products. This has been achieved through the reduction of export costs and taxes, simplification of export arrangements, improvement of the traditional markets, intensification of the trade promotion programs, and the adoption of the standard specifications of the agricultural products and commodities. Moreover, some of the Arab countries have taken additional arrangements to regulate the imports of the agricultural products such as the regulations related to the methods of import, the requirements of the letters of credit. Accordingly, the Arab foreign trade has witnessed an obvious progress as far as the imports and exports of agricultural products and commodities are concerned.

The reports reviewed the comparative and competitive advantages of the Arab countries in producing and trading of the various agricultural products, and showed that the Arab countries vary in this respect according to the ecological and natural variations between these countries. Furthermore, the reports pinpointed the improvement witnessed in the comparative and competitive advantages of the Arab countries in the production and marketing of the different agricultural products during the period 200 – 2004.

Regarding the prospects of enhancing and improving the agricultural intera- Arab trade, the reports reviewed most of its limitations such as the association of some Arab countries in trade agreements between non Arab countries, and the disparities of the economic, legislative, administrative and institutional systems among the Arab countries. This is in addition to the poor

banking systems and poor means of communications and marketing systems in most Arab countries.

To overcome the challenges facing the development of the agricultural intera- Arab trade, the reports stressed the importance of accelerating the implementation of the mechanisms of the joint Arab economic cooperation, and the importance of improvement of the agricultural sectors in the Arab region through the various possible approaches including the encouragement of the comparative advantages studies, the introduction of the services trade within the Greater Arab Free Trade Area, the improvement of the scientific research and the creation specialized institutions in the agricultural marketing and trade promotion in Arab countries. The reports also stressed the importance of the coordination between Arab countries in the fields of Agricultural production, standard specification of agricultural products, payment systems and cash transfers. This is beside the improvement of the production efficiency of agricultural sectors, and the assurance of the agricultural inputs in the Arab countries with lower costs, and rehabilitation of the infrastructure especially in the field of transportation, communications, and encouragement of investments in these fields. The reports indicated grate possibilities of enhancing the agricultural intera- Arab trade which requires the coordination of Arab agricultural policies.

Regarding the application of the free trade zone program, the Arab countries improved and renewed the trade laws and legislations to suit the requirements of the program. They took the necessary arrangements with respect to custom tariffs, the follow up and the execution of the obligations set in the context of the agreement of the Greater Arab Free Trade Area.

The reports indicated that all the member countries are supporting and encouraging the enhancement of the agricultural intera- Arab trade through the alleviation of constraints facing the agricultural trade between Arab

countries. Nevertheless, many Arab countries singed trade agreements among themselves aiming at increasing the volume of the agricultural trade and facilitating the movement and transfer of direct and indirect capital, and encouraging the private investments.

The reports presented a review of the constraints facing the establishment of the Arab custom union, and the benefits expected from its establishment. In this regards, the reports indicated that member countries are acclimatized with requirements of the agreements and are able to face the various social, economic, and political problems that could hinder the establishment of the union.

Concerning the expected gains of the establishing the union, many were mentioned by the reports. They include the increase in the volume of the intera - Arab trade which is expected to have a positive impact on agricultural production, and the efficiency of resource use in Arab countries. Accordingly, this will result in an appropriate environment for attracting more of joint investments between Arab countries. In this connection, several positive impacts were mentioned. Important among them are the positive impacts on the allocation of resources, the trade creation, and the motivation of producers to increase agricultural productivity and to produce high quality products, improvement of economic of scale, improvement of the balance of trade, increasing the national income, labor availability, encouragement of joint projects, and coordination of agricultural policies in Arab countries.

As to the expected adverse impacts, the negative effect on the economic well fair of the member countries was mentioned as the main one. It is related to the direction of trade, as the establishment of the union is expected to direct the paths to be mainly between Arab countries themselves, rather than increasing the trade between them and the external world. Moreover, the economic growth of the member countries could lead to the increase of the

imports form outside countries that possess better comparative advantages than the member countries.

The establishment of the union is also expected to result in the "Polarization of Economic Activities" which means the concentration of the economic activities in the most developed regions or countries among the group of the union countries. This normally leads to a discriminatory allocation of the benefits gained. This is associated with degree of the economic development of member countries, beside the weight of these countries in regard to the capacities of their markets. Finally, the unavailability of the transportation means are mentioned as one of the problems that could hinder the achievement of the expected benefits of the union.

المراجع

المراجع

1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية – التقرير القطري حول معدلات التبادل التجاري الزراعي البيني والخارجي للأردن 2005.
2. المنظمة العربية للتنمية الزراعية – التقرير القطري حول معدلات التبادل التجاري الزراعي البيني والخارجي للجزائر 2005.
3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية – التقرير القطري حول معدلات التبادل التجاري الزراعي البيني والخارجي للسعودية 2005.
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية – التقرير القطري حول معدلات التبادل التجاري الزراعي البيني والخارجي للسودان 2005.
5. المنظمة العربية للتنمية الزراعية – التقرير القطري حول معدلات التبادل التجاري الزراعي البيني والخارجي لسوريا 2005.
6. المنظمة العربية للتنمية الزراعية – التقرير القطري حول معدلات التبادل التجاري الزراعي البيني والخارجي لسلطنة عمان 2005.
7. المنظمة العربية للتنمية الزراعية – التقرير القطري حول معدلات التبادل التجاري الزراعي البيني والخارجي لفلسطين 2005.
8. المنظمة العربية للتنمية الزراعية – التقرير القطري حول معدلات التبادل التجاري الزراعي البيني والخارجي لقطر 2005.
9. المنظمة العربية للتنمية الزراعية – التقرير القطري حول معدلات التبادل التجاري الزراعي البيني والخارجي لمصر 2005.
10. المنظمة العربية للتنمية الزراعية – التقرير القطري حول معدلات التبادل التجاري الزراعي البيني والخارجي للمغرب 2005.
11. المنظمة العربية للتنمية الزراعية – التقرير القطري حول معدلات التبادل التجاري الزراعي البيني والخارجي لموريتانيا 2005.
12. المنظمة العربية للتنمية الزراعية – التقرير القطري حول معدلات التبادل التجاري الزراعي البيني والخارجي لليمن 2005.

13. المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية – أعداد متفرقة.

14. المنظمة العربية للتنمية الزراعية – التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2004.

فريق الدراسة

فريق إعداد التقرير

1. الدكتور مكي مدني الشبلي	مدير إدارة الأمن الغذائي والتكامل الزراعي
2. الدكتور صلاح عبد القادر	رئيس قسم الإنتاج والاستثمار الزراعي
3. المهندس رائد حتر	رئيس قسم التجارة والتسويق

رقم الإيداع: 2006/243